الثلاثاء 15 شباط 2022
العدد 4561 السنة السادسة عشرة
Mardi 15 février 2022 nº 4561 16ème année

20 صفحة
5000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

العراق

آخر «الحوار العويص»... تسوية؟

14

ميقاتي: أخشى إقبالاً سنّياً ضعيفاً ولستُ مرشّحاً... حتى الآن [2]

صحافي موقوف في ملفّ التجسّس [2]

الضفّة تُجدّد الاشتباك
هدم المنازل ليس نزهة

[12 ـ 13]

يستجدّ الفلسطينيون لجولات مواجهة جديدة مع العدو الذي يعتزم هدم ثلاثة بيوت أخرى عائدة إلى منفّذي هجوم «حومش» (أ ف ب)

قضيّة

النقل المشترك يفطر على «بصلة» الباصات الفرنسيّة؟

6

رياضة

صدام المجرّتين

8

تونس

سعيد يختزل الدولة:
أنا أحكم بينكم

16

في الواجهة

ميقاتي: لستُ مرشحاً... حتى الآن

يبدو أن حكومة الرئيس نجيب ميقاتي نجحت في القفز فوق حاجز عالٍ على حصانها لإجراء الانتخابات النيابية العامة، بحسب رئيسها. تم اخيراً تذليل عقبة المال غير الموجود. ولا يفترض أن تكون ثمة اجتهادات وتكهنات حول أسباب أخرى لتأجيل الانتخابات أو تعطيلها

(هيثم الموسوي)

نقولا ناصيف

يجزم رئيس الحكومة نجيب ميقاتي بحصول الانتخابات النيابية، المقررة في أيار المقبل، في موعدها. لا أسباب موجبة للهلع عليها، بما في ذلك التخوف من الضائقة النقدية التي تشدّ الخناق على الدولة اللبنانية، مقدار ما تفعله بعنق اللبنانيين، في الآونة الأخيرة، بعدما طُرحت مشكلة الافتقار إلى المال، سارع عدد من سفراء الدول الكبرى إلى سؤال المسؤولين عن الموازنة المقدّرة للانتخابات، من دون أن يرسلوا إشارات إيجابية إلى استعدادهم لمدّ الحكومة اللبنانية بالمساعدات، باستثناء بعثتين هما السفارة الأميركية والأمم المتحدة.

الأموال لإجراء الانتخابات تأمّنت وأخشى إقبالاً سيّئاً ضعيفاً

السؤالان الرئيسيان اللذان توجهت بهما البعثتان يدوران حول جدية السلطة اللبنانية في إجراء الانتخابات واحترام مواعيدها، والمال الذي ينقصها ويمكّنها من إجرائها؟ من هذين الشرطين استشفّ أن البعثتين جاهزتان لتوفير القسم المتبقي مما ليس في جيب لبنان.

هذه الشكوك بدّدها رئيس الحكومة بالقول إن «ليس على أحد، أي أحد، أن يراهن على المال لربط مصير الانتخابات به وتبرير تعطيلها أو تأجيلها. ستجري في موعدها المحدد، والحكومة توشك أن تنهي تأمين كل ما يترتب عليها لإجراء هذا الاستحقاق، في جلسة مجلس الوزراء (اليوم) بند يتناول جزءاً من نفقات الانتخابات سيصار إلى إقراره، يتعلق بسلفة للمديرية العامة للشؤون السياسية في وزارة الداخلية، العقبة المالية لم تعد قائمة، بعدما وفّرنا الاعتمادات اللازمة. تقديراتنا أننا نحتاج إلى 15 مليون دولار لانتخابات الداخل والخارج. تأمّن ثلثا المبلغ. الباقي لا صعوبات في الحصول عليه من الاحتياط إذا تطلّب الأمر. ثمة جهات دولية أبلغتنا أنها مستعدة لسد النقص المتبقي، شرط إنفاقه في المسائل اللوجستية والتقنية كتوفير الحبر والقرطاسية وإصدار إخراجات القيد، ولا يشمل ذلك تعويضات رؤساء الأقلام والمراقبين والأجهزة العسكرية ونفقات انتقالهم، لئلا يفسر ذلك، كما قيل لنا بأنه تدخل مباشر في الانتخابات».

اطمأننا ميقاتي إلى إجراء الانتخابات لا يقلّل من اعتقاده بأن ثمة «أفرقاء كثيرين لا يريدونها، إلا أن أياً منهم لا يجرؤ على البوح بذلك، أو التلميح إلى التأجيل. الجميع يدرك أن المجتمع الدولي يراقبنا باهتمام، وهو مصرّ على حصولها، والرسائل التي يوجهها إلينا في هذا الصدد يومية تقريباً».

ويؤكّد أن قراره المعلن «منذ ما قبل الآن - منذ تراسّت الحكومة - هو أنني غير مرشح للانتخابات. أنا الآن رئيس حكومة الانتخابات، وهذه هي مهمتي الحالية كما حصل في أولى حكوماتي عام 2005، عندما أحجمت عن الترشح. لا أخفي أن ثمة مناشدات من الخارج والداخل للترشح. لا أريد تحميل الحكومة تداعيات ما يمكن أن يرافق انتخابات طرابلس إذا ترشّحت، فيقال إنني تدخلت فيها. نجحت تجربة حكومتي عام 2005 في إجراء الانتخابات، وبقيت في منأى عن تداعياتها». ويضيف: «إلى الآن قراري هو عدم الترشح، وعدم ترشح أحد في عائلتي. لا أحجم من باب المناورة، ولا أوصد الأبواب. لا يزال أمامنا شهر لإقفال باب الترشح، ولا أزال أدرس القرار النهائي، مع ميل قوي إلى عدم الترشح. لا علاقة لهذا القرار بعزوف الرئيس سعد الحريري وتيار المستقبل عن خوض الانتخابات. لست في تيار المستقبل، وغير معني بقراره. مصدر قراري ذاتيّ بحت، يتعلق أيضاً بمراقبتي للوضع الذي سنقبل عليه في الانتخابات وبعدها. ومع أنني شدّدت أكثر من مرة على الاقتراع، رافضاً مقاطعة الطائفة السنّية التصويت، إلا أنني أخشى من إقبال ضعيف لها. لذا دعوت، ولا أزال، إلى المشاركة في الاقتراع. أنا وتياري سنشارك، ولن نقاطع حتماً، ومن غير المقبول التفكير في المقاطعة أياً تكن الأسباب، والعودة إلى أخطاء الماضي. موقفي هذا لا علاقة له بترشحي أو عدمه. قد أدعم لائحة انتخابية في طرابلس، لأن من غير الطبيعي أن أقف متفرجاً أو أبدو غير معنيٍ بما يجري فيها. هذا الأمر يوجب أن يفسح في المجال أمام تقدّم وجوه جديدة في طرابلس التي لا تفتقر إليها للترشح. ساكون مهتماً بدعم اللائحة التي أشعر بأنها تعبّر عن تطلعات الطرابلسيين وتحظى بدعمهم».

ويضيف رئيس الحكومة: «الواضح لديّ ولن أتوقف عنهما، سواء كنت نائباً أو لم أكن، هما البقاء في الحياة السياسية والعمل الاجتماعي في طرابلس. هذان الشرطان لن يكونا جزءاً من أي موقف من عدم الترشح شخصياً للانتخابات».

ورغم يقينه بأن الاستحقاق حاصل في موعده، لا يتردّد ميقاتي في إظهار قلقه حيال الصعوبات التي تواجهها حكومته، من داخلها أو من الشارع اللبناني. ليس قلقاً على مصيرها حتى انتهاء مهمتها ما إن تنجز الانتخابات النيابية، ولا يتوقع عودتها إلى ما كابدته منذ علقت اجتماعاتها وانقطعت عنها ثلاثة أشهر، ولا يعيش هاجس أي مقاطعة أو قطيعة مستجدة. بيد أن ذلك لا يحجب «أننا جميعاً لا نزال نعيش حال إنكار لكل ما يجري أمامنا. ما قلته الخميس، أردت منه لفت اللبنانيين إلى ما نحن مقبلون عليه، وكي يكف الجميع عن إنكار ما ينتظرنا. أمامنا أيام صعبة يقتضي أن نستعد لها، وستتطلب إجراءات قاسية بدورها لا يسعنا إلا الإقدام عليها لا تجاهلها. عندما أقول للبنانيين إنني ساعطي كهرباء برسوم مرتفعة عما هم عليه الآن، فذلك يعني خفض فاتورتهم في المولّدات. لا يصح أيضاً أن تكون فاتورة المياه دولارين، بينما كل ما نشتريه، بما في ذلك الوقت، ندفع ثمنه بالدولار».

تقرير

صحافي موقوف في ملف التجسس

توقيف مُهرّب من «داعش»

أعلنت شعبة العلاقات العامة في قوى الأمن الداخلي توقيف «أحد أخطر مهرّبي الأشخاص عبر الحدود»، ليتبيّن أنه م. ع. (مواليد 1989) مطلوب للقضاء بموجب خلاصة حكم بجرم الانتماء إلى تنظيم «داعش» الإرهابي، وتوجد في حقه مذكّرة إلقاء قبض بجرم ارتكاب جناية القتل. وعلمت «الأخبار» أنّ الموقوف هو أحد المهرّبين الذين ينشطون على خط التهريب بين لبنان وسوريا وقد شارك في تهريب عدد من المطلوبين إلى خارج لبنان مقابل مبالغ مالية. ولدى توقيفه، تبيّن أنّه مطلوب للقضاء لارتكابه جريمة قتل. كما أوقف شخصان برفقته من التابعية السورية تبيّن أنهما دخلا الأراضي اللبنانية خلسة.

بالتزامن مع حملة إعلامية شرسة للتخفيف من حجم الإنجاز الذي حقّقه فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي، في ملف المتعاملين مع العدو الإسرائيلي لإفراغه من مضمونه، وفي ظل ضغوط كبيرة تمارس لإخلاء الموقوفين الذين تجاوز عددهم الـ 25، أخلى مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية بالإنابة القاضي فادي عقيقي وقاضي التحقيق العسكري مارسيل بassil سبيل خمسة موقوفين في ملف شبكات التجسس. إلا أنّ النائب العام التمييزي طلب التوسّع بالتحقيق في ملفات ثلاثة منهم، ما أبقاهم قيد التوقيف لاستكمال استجوابهم والتدقيق في هواتفهم الخلوية وكومبيوتراتهم.

يأتي ذلك في ظل معلومات عن وجود صحافي بين الموقوفين المتورطين في التعامل مع العدو. وعلمت «الأخبار» أنّ الصحافي المشتبه فيه يدعى م. ش.، كان يعمل في مجلة «الجرس»، قبل أن ينتقل لكتابة مقالات في موقع إخباري. وكشفت مصادر قضائية لـ«الأخبار» أنّ الصحافي المذكور كتب عشرات المقالات ضد حزب الله بطلب من جهة دولية كانت تدفع له مبالغ تتراوح بين 300 دولار و 700 دولار على المقال الواحد. وطُلب منه أن يشير في مقالاته إلى تورّط حزب الله في انفجار مرفأ بيروت من خلال نشر معلومات تحليلية مغلوطة لتاليب الرأي العام ضده.

ولدى سؤاله خلال التحقيق معه إن كان يعلم أنّ الجهة التي كانت تدفع له إسرائيلية، ردّ بأنه كان يشكّ بأن تكون الجهة إسرائيلية، لكنّه تابع العمل معها طمعاً بالمبلغ المالي الذي كان يتلقّاه لقاء كل مقال يكتبه.

إلى ذلك، كان لافتاً أنّ مفوّض الحكومة لدى المحكمة العسكرية الذي أوقف الكاتب بالعدل أ. ج. لخرقه قانون المقاطعة مع العدو الإسرائيلي بتواصله مع إسرائيليين عبر حسابه على مواقع التواصل الاجتماعي، عمد إلى إخلاء سبيل الموقوف س. الخياط فور تسلّمه الملف، علماً بأنّ الأخير عمد إلى إرسال أرقام هواتف خلوية إلى خارج لبنان، تبين أنّها أرسلت لمصلحة العدو الإسرائيلي. وعلمت «الأخبار» أنّ ضغوطاً سياسية ودينية مورست لإطلاق سراحه.

وفي السياق نفسه، لم تنفع الوساطات التي بُذلت لإطلاق سراح القائد السابق لمدرسة القوات الخاصة في الجيش العقيد منصور دياب، إذ جرى الادعاء عليه وإحالته أمام قاضي التحقيق العسكري نجاة أبو شقرا لاستكمال التحقيق معه، علماً بأنه سبق أن أدين في المحكمة العسكرية بالتجسس لمصلحة العدو الإسرائيلي والتعامل معه.

(الأخبار)

كتب مقالات تروّج لتورط حزب الله في انفجار المرفأ مقابل 300 ــ 700 دولار للمقال

ابراهيم الأمين

الموت النهائيّ

في كلّ مرة تنفلت فيها عواطف الناس العاديين، يتبدّل شكل الاصطفاف التلقائي لدى هؤلاء. خرج سعد الحريري من الحياة السياسية أم لم يخرج، ورغبةً منه أم غصباً عنه، يبقى الرجل محطّ آمال قسم كبير من جمهور والده. وهو جمهور موجود في لبنان، وسيكون صعباً على أحد ادّعاء القدرة على وراثته أو استمالته في وقت قريب. إلى حدّ يصحّ فيه وصف ما يقوم به بهاء الحريري بأنه لهو صبيّ لن تكون له قامة.

المسألة، هنا، لا تتعلق بما قام به سعد الحريري، مؤيّدوه يغفرون له كل ما يمكن اعتباره «أخطاء». لا يهم هؤلاء أي محاسبة. وهم حاسبوه بأن تعاطفوا معه بصمت، ولم ينتفضوا لكرامته يوم سجنه محمد بن سلمان، وهو أقسى ما يمكن أن يتعرّض له زعيم سياسي. صحيح أنه لم يكن ليطلب منهم حرق السفارة السعودية في بيروت، لكن ليس سهلاً أن يمتنع كل هؤلاء عن إصدار بيان أو موقف، أو إطلاق حتى هتاف ضد ما فعلته السعودية بالرجل. وحتى عندما صبّوا جامّ غضبهم على شركاء الحريري الداخليين، بالغوا في ذلك، لأنهم غير قادرين،

> **لن يجد آل سلمان عاقلاً أو ذا اعتبار يمكنه ادّعاء تجاوز قرار سعد والسير قدماً**

أو لا يريدون، تحميل السعودية مسؤولية جزء كبير من مآسي الزعيم الشاب. ما حصل، فعلياً، هو أن جمهور سعد يريده كما هو، ظالماً أو مظلوماً، ولا يريدون خوض حرب لا يريدها.

وقف لبنان أمس أمام ذكرى اغتيال رفيق الحريري. من اعتبروا أن حقّهم وصلهم بما انتهت إليه المحكمة الدولية، ومن يريدون الانتقام له، ومن يرغبون باستمرار المتاجرة بدمائه، كلّ هؤلاء أُسقط في يدهم لحظة قرّر سعد الحريري إقفال البيت حداداً واعتكافاً واعتزالاً. قدرة الرجل على الصمت تحتاج إلى تأمّل، ويمكن الاعتقاد بقوّة، أنّ السعودية لو قرّرت دقّ النفير لكسر نتائج الاعتزال، لن تقدر على تغيير الوقائع من دون الاستعانة بالرجل نفسه. لن يجد آل سلمان عاقلاً أو ذا اعتبار يمكنه ادّعاء تجاوز قرار سعد والسير قدماً. ثمّة خيط مفقود لدى أولي الأمر في الرياض. هو الخيط الذي لا يزال يربط سعد بناسه.

لكنّ القصة لا تقف هنا. ثمة مشهد آخر يجب لفت النظر إليه. ويجب فهم ما يجري دون اعتبار النقد شماتة، والقراءة نكأً للجراح، والتقييم دعوة الى الخراب.

17 سنة مرّت على اغتيال الحريري، 12 سنة منها مثّلت ذروة الاستثمار في دمائه. إلا أن النتيجة التي وصل إليها المريدون أو المستفيدون مما حصل، يمكن اعتبارها اليوم مجرد صفر لا معنى له.

تكفي مراجعة ما قاله الأقطاب والأنصار والمقربون والمعلّقون والسياسيون من فريق 14 شباط، ليدرك المرء حجم الهزيمة القائمة. ليس في كل النصوص سوى الرثاء والشكوى. لا أحد يتحدث عن رفيق الحريري اليوم مع إشارة أمل إلى أن هناك ما يعيد الحياة إلى المشروع. الأصوات خافتة حتى كأنها تُطلق على حياء. الانتهازيون فقط هم من يرفعون الصوت عالياً. ربما يمثل سمير جعجع وفريقه ذروة الوصولية وهو يتحدث عن ذكرى الحريري وكأنها تخصّ مشروعه الفعلي. حتى فعل الشراكة في الموت الذي يمارسه وليد جنبلاط لا يمكن ربطه بمشروع يبتعد عن غاية الزعيم الدرزي بالمحافظة على ما تبقّى من رصيد. أما رفاق الحريري الفعليون، ممن آمنوا به وعملوا معه واستفادوا من نفوذه وكان لهم نصيبهم من إرثه، وواصلوا الطريق مع سعد، فإن أفضل من عبّر عنهم كان باسم السبع الذي لم يجد سوى أن يواسي الراحل لا أن يواسي نفسه بما وصلت إليه الأمور. وهو قال كلاماً قاسياً بحق كل من يريد الاستثمار بصورة خاطئة. أشار بالاسم إلى بهاء، لكنه عاد وحمّل الخصوم المسؤولية عما وصلت إليه الأحوال. لكنّ المفارقة في أن ما قاله السبع، إنما يعكس حال الحلقة الأكثر التصاقاً بمشروع الحريري الأب ونسخة الحريري الابن. وهي الحالة التي آلت إلى نهايات مبكرة، فيها الكثير من عناصر المأساة.

اليوم، يمكن لمن يريد فهم النتائج السياسية لهذه الحقبة من تاريخ لبنان أن يراجع الأرشيف الصحافي فقط، ويعيد قراءة ما كُتب وما نودي به منذ 15 شباط 2005 حتى الأمس القريب، ليدرك أن من قرّر قتل الحريري أو مشروعه نجح في فعلته أخيراً. أمس، بدا الموت كأنه نهائي. وما بقي منه مجرّد عواطف وإرث ضئيل لا يُصرف في سوق الإحباط الشامل.

لكن للمشكلة وجهها الآخر عند الذين يفرحون لنهاية مشروع الحريرية. هؤلاء، بكل بساطة، لا يمكنهم التصرف وكأن الخسارة محصورة بقسم من الناس أو فريق من السياسيين. هي خسارة تُلقي بظلها على كل البلاد. والسؤال الذي يجب أن يُقلق خصوم الحريري أكثر من مريديه هو: ماذا عن الغد؟ قد يكون ضرباً من الجنون انتظار مراجعة من قبل فريق الحريري نفسه أو من الذين استثمروا في دمائه. لكن سيكون من العقل أن يلجأ الآخرون إلى مراجعة تستهدف وصل ما انقطع، وبناء ما يمكن أن يصلح أساساً للتفاعل بين الناس من تحت. بين الذين يبكون الحريري الأب والحريري الابن معاً، وبين الذين هالهم ما حصل، وإن كانوا غير مسؤولين عنه. إنه الأساس الذي يحتاج إليه مشروع إحياء الاستقرار الأهلي ولو لفترة من الزمن.

أما الذين يدّعون التغيير، بكل صنوفهم وخيالاتهم وشعاراتهم، فليسوا في حقيقة الأمر سوى التورية التي تحتاج إليها السياسة اللبنانية في مرحلة إعادة إنتاج نفسها. وما التفكير في أن الانتخابات النيابية المقبلة ستفتح الباب للتغيير إلا فعل كذب، كمن يبيع الوهم القاتل لما بقي من أمل عند الناس. كلّ هؤلاء، ليسوا سوى فقاعة، تنتظر من يزيحها برمية نرد واحدة!

علم وخبر

المنحة القطرية لـ«الفتوى» إلى نيسان

أشارت مصادر علماء دين إلى أن المنحة التي قدّمتها مديرية الأوقاف الإسلامية القطرية إلى نظيرتها اللبنانية التابعة لدار الفتوى سوف يؤجل صرفها إلى شهر رمضان الذي يحل بداية نيسان المقبل.

أين منحة نبيل بدر؟

تساءل عدد من مشايخ دار الفتوى عن مصير هبة المليار ليرة التي قدمها رئيس نادي الأنصار نبيل بدر إلى صندوق الزكاة بداية العام الجاري، وعُيّن بفضلها رئيساً لمجلس أمناء الصندوق بقرار من المفتي عبد اللطيف دريان، علماً بأن شيئاً منها لم يصل إلى مشايخ وموظفي المؤسسات التابعة للدار وللمحتاجين المدرجين على لوائح الدعم لدى الصندوق، رغم تردي الوضع المعيشي.

المحاكم الجعفرية تزيد الرسوم!

وردت شكاوى عدة إلى المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى عن تقاضي موظفين في بعض المحاكم الجعفرية رسوماً لإنجاز المعاملات تزيد أضعافاً عما كانت عليه قبل أشهر. بعض أصحاب المعاملات استفسروا عن سبب تقاضي 500 ألف ليرة، مثلاً، عن معاملة يبلغ رسمها 20 ألف ليرة، فجاءهم الجواب: «بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار»! علماً بأن الملاحظ أن لكل موظف «تسعيرة» تختلف عن غيره.

دعم «مرشحي التغيير»

نقل عن رجل أعمال بيروتي أنه استقبل في الأسبوعين الماضيين ممثلين عن مجموعة «كلنا إرادة» ومنشقين عن مجموعة «نحو الوطن» للبحث معهما في الانتخابات النيابية. إلا أنه فوجئ بأن الطرفين طلبا منه توفير دعم مالي للوائح «المرشحين التغييريين»، لمواجهتهما صعوبات في الالتزام بالسقوف المالية التي وعدوا المرشحين بتوفيرها لهم.

mtv وlbc و«الشيخ بهاء»

تعثّرت المفاوضات بين بهاء الحريري وقناة mtv حول التعاون الإعلامي بعدما قرر ميشال المر، صاحب القناة القريبة من القوات اللبنانية رفع البدلات المالية التي يتقاضاها لإشغال استديوات القناة في موسم الانتخابات. دفع ذلك بالحريري إلى زيادة التعاون مع «المؤسسة اللبنانية للإرسال» ولقاء صاحبها بيار الضاهر أخيراً، أكثر من مرة وفي أكثر من عاصمة أوروبية، للتشاور حول آلية للتعاون، علماً بأن الضاهر يفضل أن يبتعد الحريري عن التعاون مع القوات اللبنانية لأنه قرّر عدم الترويج في قناته لمرشحي القوات.

تقرير

وادي خالد «راجعة» إلى الحضن السوري... والمعركة بين رجال الأعمال

نجلة حمود

للاستحقاق الانتخابي في منطقة وادي خالد خصوصية تختلف عن بقية المناطق. هنا، يشكل رابط الدم أساس التنظيم السياسي، والأصل هو الحفاظ على الوحدة العشائرية وعدم تفككها. العتيق والغنام هما العشيرتان الأساسيتان في الوادي اللتان تتعدد الروايات وتختلف الآراء حول أصولهما. وهما تضمان أجباباً وأفخاذاً وبطوناً تتوزع على

بعد تبدّل موازين القوى، ومع الانهيار المالي الذي أصاب لبنان، عادت سوريا لتكون الوجهة

نحو 19 قرية وبلدة، وتتبعهما مجموعة من العائلات المسمّاة، بحسب العرف، بـ«اللحقة». لذلك، لا يمكن لأي فريق سياسي تغييب تمثيل منطقة الوادي ومحيطها لما لها من ثقل شعبي (نحو 21 ألف ناخب على لوائح الشطب يتوزعون حسب الطوائف على النحو الآتي: سنّة: 15 ألفاً، علويون: 4500، شيعة: 1000، روم أرثوذكس: 250، موارنة: تسعة ناخبين).

لطالما اعتمد أبناء العشيرتين على التجارة، لأنها «أربح وأكيَل»، واستفادوا من الموقع الحدودي، ما جعلهم يوجهون أنظارهم إلى الداخل السوري بغية تطوير تجارتهم. كان ذلك قبل 2011. بعده، أرخت الأزمة السورية بثقلها على قرى وبلدات الوادي على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. عدد النازحين السوريين ناهز عدد سكان الوادي، أي ما يقارب 40 ألفاً، وتراجعت الأعمال الزراعية وانقطعت التجارة وأغلقت الحدود، وبات الحديث عن الضائقة المادية والبطالة على كل لسان.

قبل عام 1994، لم يكن الاستحقاق الانتخابي يعني شيئاً لأهل الوادي الذين لم يكونوا يحملون الجنسية اللبنانية قبل مرسوم التجنيس الشهير. دورة عام 2000، شكّلت نقلة نوعية لمشاركة وادي خالد في الحياة السياسية مع فوز نائبين من أبناء المنطقة (محمد يحيى وجمال إسماعيل)، لينضمّا إلى نادي «الوجهاء»، ويصبحا مرجعيتين لعشيرتي الوادي.

في انتخابات 2018، حمل النائب محمد سليمان الراية من خاله جمال إسماعيل بعد فوزه عن أحد المقاعد السنية على لائحة المستقبل، فيما حصد يحيى نحو 8400 صوت على لائحة التيار الوطني الحر.

لا تدور معركة الاستحقاق المقبل حول شعارات إنمائية خبر أهل الوادي جيداً أنها لم تتحقّق يوماً، ولا حول شعارات سياسية أدّت إلى كساد تجارتهم. «هي معركة نفوذ رجال الأعمال»، على حد قول أحد أبرز فاعليات المنطقة.

أبرز المرشحين النائب محمد سليمان الذي يعمل للترشح إلى جانب النائبين وليد البعريني وهادي حبيش ضمن اللائحة التي يعمل عدد من نواب المستقبل الحاليين على تشكيلها، والنائب السابق محمد يحيى (مدعوم من شقيقه رجل الأعمال مصطفى يحيى) الذي يؤكد لـ«الأخبار» أن «التحالفات لم تحسم بعد»، علماً بأنه أيضاً يعمل على التحالف مع البعريني وحبيش. وبحسب مصادر متابعة، فإنه في حال حلول يحيى محل سليمان على اللائحة، سيترشح النائب السابق جمال إسماعيل في لائحة قوى 8 آذار.

وبين المرشحين أيضاً الرئيس السابق لاتحاد بلديات وادي خالد أيمن اليوسف الذي يعتمد على عشيرة العتيق الأكبر في الوادي. ولا يخفي اليوسف أنه يعمل «بتوجيهات القيادة السورية، ولا علاقة تربطه على الإطلاق بتيار العزم» وأنه سيترشح «عندما أحصل على كلمة السر السورية». علماً بأنه أقام العام الماضي مهرجاناً ضخماً حضره نحو سبعة آلاف شخص احتفالاً بإعادة انتخاب الرئيس بشار الأسد.

بعد تبدّل موازين القوى، ومع الانهيار المالي الذي أصاب لبنان، عادت سوريا لتكون الوجهة والهدف، وبات أبناء الوادي يسعون لكسب رضى الداخل السوري بغية التمكن من الدخول والخروج الى سوريا لتأمين احتياجاتهم والاستفادة من فارق الأسعار، «يومياً أتلقّى عشرات الاتصالات التي تطالبني بتأمين دواء للأهالي من سوريا، والمئات يلجأون الى سوريا للحصول على الخدمات وتحديداً الطبابة والاستشفاء»، يقول أحد وجهاء منطقة وادي خالد، ويضيف: «الناس بدها تعيش، والأزمة صعبة للغاية، ولا مصلحة لنا اليوم بمعاداة سوريا، وبما أن الاستفزازات الأمنية توقفت، فنحن متفائلون بإمكانية إعادة العلاقة الى سابق عهدها».

(الأخبار)

تحقيق

النكبة تقيم في «المنكوبين» منذ 70 عاماً

ربما لأن «لكل امرئ من اسمه نصيب»، كان اسم الحي الأكثر فقراً في طرابلس: حي المنكوبين. نكبة الحي «تاريخية»، وأكثر مظاهرها فاتحة ترقب الانتخابات النيابية المقبلة. بـ«لهفة». كموسم للاسترزاق والاستشفاء وتلبية الخدمات!

رلى أسمر

عند أطراف طرابلس، يقع حي المنكوبين على تخوم البداوي. «المنكوبون»، في العادة، صفة مؤقتة تطلق على ناجين من مناطق ضربتها كوارث طبيعية، وغالباً ما تُنسى بعد محو آثار النكبة. إلا منطقة «المنكوبين» في طرابلس التي التصق الاسم بها منذ ستة عقود واستقطب منكوبين من غير منكوبيها الأصليين.

أنشئت المنطقة في زمن الانتداب الفرنسي، وكانت تسمى حينها «المنطقة الرابعة» قبل أن تتحوّل إلى قاعدة عسكرية فرنسية، ثم أميركية بعد وضع يد السفارة الأميركية عليها. بعد طوفان نهر أبو علي عام 1955 الذي تسبب بنكبة لمئات العائلات الطرابلسية، نزح هؤلاء إلى هذه المنطقة بحثاً عن مأوى، على أمل أن تعيد الدولة بناء منازلهم وتعيدهم إليها. ومنذ ذلك التاريخ، لم يتغير شيء، سوى التزايد المضطرد في أعداد العائلات التي انتقلت من أرياف الضنية وعكار للإقامة في هذه الأرض المنكوبة التي يسكنها اليوم نحو أربعة آلاف نسمة من النازحين من فقراء عكار والضنية وطرابلس، إضافة إلى عائلات سورية وفلسطينية.

في حروب «المحاور»، في السنوات الماضية، بين منطقتي جبل محسن والتبانة، برزت «المنكوبين» إلى الواجهة لتورّط بعض شبابها في الأحداث كونها ملاصقة للجبل ومتصلة بالتبانة. لكن الفقر والتهميش لم يعطيا المنطقة «الشهرة» التي أعطاها إياها انضمام شبان من أبنائها إلى تنظيمي «داعش» و«النصرة»، بعد اندلاع الأحداث في سوريا، وتنفيذ بعضهم عمليات انتحارية في طرابلس نفسها، وفي سوريا. وهي عادت إلى «الأضواء» أخيراً إثر «اختفاء» شبان من عاصمة الشمال، بينهم بعض أبناء «المنكوبين»، قبل أن «يظهر» هؤلاء ملتحقين بـ«داعش» في العراق.

جولة صغيرة في أرجاء الحي تكشف مظاهر فقر مدقع يقل مثيله في لبنان رغم الفقر الذي يعمّه. أكوام من النفايات تغطي ما يسمّى «طرقات» حوّلتها السيول إلى مستنقعات، وأطفال شبه عراة يلعبون حفاة تحت الأمطار. مدخل الحي مستنقع واسع يقود إلى منازل معظمها أكواخ من صفائح معدنية. المدرسة الوحيدة في «المنكوبين» مخصصة للأيتام، يسجّل فيها الأهالي أبناءهم بدل التسرب المدرسي أو لعدم تكبّد كلفة إرسالهم إلى مدارس بعيدة.

عادل إدريس، النازح إلى المنكوبين من عكار، يقول إن الجميع ينتظر الانتخابات التي يعتبرها كثر «موسم الاسترزاق وتحقيق الخدمات». إذ «يتذكرون وجودنا ويرسلون السيارات لتقلنا إلى مراكز الاقتراع قبل أن تنتهي الحكاية مساء بعد صدور النتائج». يأسف محمد م. لـ«الصيت السيئ للمنطقة، فيما الدولة غائبة منذ إنشاء الحي. لا مدرسة ولا مستوصفات ولا فرص عمل»، محمّلاً الدولة مسؤولية انزلاق شباب المنكوبين إلى مصيدة الإرهاب. جاره عماد بغدادي، ابن التبانة الذي يقيم في الحي منذ عشرات السنين، بلفت إلى «أننا نرى الدولة في المنكوبين كل أربع سنوات قبيل الانتخابات النيابية. أما في بقية أيام السنة، فلا أثر لها. حتى الحفر الصحية تطوف بشكل متكرر في الطرقات من دون معالجة».

هدية الناظر تقيم في غرفة مسقوفة بصفائح معدنية. رائحة الرطوبة والعفن تنخر الجدران كما تنخر عظامها وعظام أبنائها اليتامى.

(أ ف ب)

تقرير

محاضر المجلس المركزي لغم سلامة الجديد أمام التدقيق

الالغام التي يزرعها حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أمام التدقيق الجنائي لا تنتهي. بعد تراجعه بضغط من رئيس الجمهورية عن تذرّعه برفض نقابة موظفي المصرف تسليم «البيانات الشخصية» للموظفين. وضع سلامة عقبة جديدة تحول دون بدء شركة التدقيق مهامها بامتناعه عن تسليمها محاضر اجتماعات المجلس المركزي

رلى إبراهيم

لا تنضب جعبة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة من «ارانب» تعطيل التدقيق الجنائي. بعد عامين على تكليف شركة «ألفاريز آند مارسال» متوعّداً بأن «المساءلة القضائية آتية». إلا أن استجابة سلامة الجزئية بتقديمه داتا الموظفين، بعد تدخل من ميقاتي، لم تحل دون زرعه لغماً آخر أمام شركة التدقيق. وعلمت «الأخبار» أن الحاكم لم يسلّم «ألفاريز» بعد محاضر اجتماعات المجلس المركزي بحجة «أننا نحتاج الى وقت لجمعها»، علماً بأن استخراجها هو الأسهل من الناحية التقنية، عبر نسخها بواسطة الساكنر أو نقلها من حاسوب المصرف الى حاسوب وزارة المالية. نتيجة ذلك، يؤخّر مدير شركة التدقيق جايمس دانيال قدومه إلى لبنان في انتظار المعلومات التي تطلبها الشركة عبر التاخر في الاستجابة لها أو تقديمها منقوصة أو طلب مزيد من الوقت. فبعد رفض نقابة موظفي مصرف لبنان (التي تخضع لنفوذ سلامة) كشف حركة الحسابات المصرفية للموظفين، سلّم سلامة قبل أسبوع هذه الحسابات بما فيها تلك الخاصة بالعام 2015 (سبق أن رفض منح داتا العام 2015 قبيل شهر، مطالباً بتعديل القانون). وبحسب المعلومات، سلّم سلامة لائحة الحسابات بالأسماء لا وفق أرقام

معلومات متقاطعة تشير إلى «اختفاء» عدد من المحاضر، وعدم تسجيل بعضها الآخر

الحسابات كما فعل سابقاً، بعد بيان تصعيدي لرئيس الجمهورية قبل أسبوعين حذّر فيه الحاكم من المماطلة، متوعّداً بأن «المساءلة القضائية آتية». إلا أن استجابة سلامة الجزئية بتقديمه داتا الموظفين، بعد تدخل من ميقاتي، لم تحل دون زرعه لغماً آخر أمام شركة التدقيق. وعلمت «الأخبار» أن الحاكم لم يسلّم «ألفاريز» بعد محاضر اجتماعات المجلس المركزي بحجة «أننا نحتاج الى وقت لجمعها»، علماً بأن استخراجها هو الأسهل من الناحية التقنية، عبر نسخها بواسطة الساكنر أو نقلها من حاسوب المصرف الى حاسوب وزارة المالية. نتيجة ذلك، يؤخّر مدير شركة التدقيق جايمس دانيال قدومه إلى لبنان في انتظار استكمال تسليم الحاكم كل ما هو مطلوب منه.

مصادر مطّلعة في المصرف قالت إن سلامة وعد بتسليم المحاضر خلال أسبوع. إلا أن معلومات متقاطعة تشير إلى «اختفاء» عدد من المحاضر، وعدم تسجيل بعضها الآخر، وصولاً الى عدم عرض كل الملفات والقرارات على المجلس المركزي حتى لو كان الأمر يتعلق بسياسات مالية واستراتيجية كإصدار سندات دين وتنفيذ هندسات مالية، وهو ما صرّح به المدير العام السابق لوزارة المالية آلان بيفاني في مقابلة تلفزيونية، من دون إسقاط موافقة بعض أعضاء المجلس على مضض وإقران آخرين توقيعهم بالتحفّظ.

كل ذلك يقود مصادر بعيدا الى عدم الاستبشار خيراً بسلوك سلامة، مشيرة الى أن الشكوك باتت تحوم حول كل الداتا التي ادّعى تسليمها، ومؤكّدة أن الرئيس جاهز لخطوات مقابلة في مواجهة عرقلة سلامة لأعمال التدقيق، علماً بأن الأخير أكّد قبيل انتهاء مهلة قانون رفع السرية المصرفية لمدة عام عن حسابات مصرف لبنان والمصارف (2021/12/20) أنه قدّم كل البيانات التي طلبتها شركة التدقيق، قبل أن يتبيّن أنه لم يقدّم معلومات جدية.

في المقابل، لم يضع الرئيس بري اقتراح قانون تمديد رفع السرية المصرفية على جدول أعمال جلسة الهيئة العامة التي ستنعقد في 21 و22 الجاري، رغم انتهاء لجنتي المال والإدارة والعدل من دراسته قبل نحو شهر وإحالته الى الهيئة العامة، علماً بأن بري أسقط في 7 كانون الأول الماضي صفة العجلة عن قانون معجل مكرر بتمديد المهلة، وهو ما يؤمن ضمنياً مخرجاً آمناً لسلامة للتذرع بانتهاء مفاعيل القانون... متى احتاج إلى ذلك.

بيروت تتضامن مع البحرين

بعد تعديل الزمان والمكان، أحيت جمعية الوفاق البحرانية الذكرى الحادية عشرة لانطلاق الحراك الشعبي ضد نظام البحرين في احتفال خطابي أقيم مساء أمس في قاعة «رسالات» في الغبيري. فعالية أمس يعقبها احتفال مماثل يقيمه اليوم في المكان نفسه، ائتلاف 14 فبراير. وجاء التعديل بعد إيعاز وزير الداخلية و البلديات بسام مولوي إلى الأجهزة الأمنية لمنع حصول النشاطين اللذين كانت مقررة إقامتهما في مطعم الساحة في 11 و 14 شباط الجاري.

فعالية أمس التأمت تحت شعار «متحدون على طريق الحق» الذي يرمز إلى «التأكيد على العمل المشترك بين فصائل المعارضة البحرينية». الحاضرون رفعوا صوراً مذيّلة بعبارة «الأمين المؤتمن» لرئيس جمعية الوفاق الشيخ علي سلمان المعتقل في سجون النظام البحريني بحكم مؤبد. نائب رئيس الجمعية الشيخ حسين الديهي حيا تضامن الشعب اللبناني مع القضية البحرينية، وتوقف عند تزامن المناسبة مع زيارة رئيس كيان العدو الصهيوني «الذي يدنس أرض البحرين الآن».

والقى الوزير السابق محمود قماطي كلمة حزب الله، فقال: «يريدوننا مع عرب يسيرون مع ركب التطبيع ويسمون ذلك حضنا عربياً، ومع مجتمع دولي يريد التحكم بثرواتنا والتحكم بنا».

كما تحدث رئيس الاتحاد العالمي للعلماء المقاومة الشيخ ماهر حمود الذي اعتبر أن «قضية البحرين ليست منفصلة عن قضايا الأمة».

وبالتزامن مع عقد النشاط، قال مولوي في حديث تلفزيوني إنه «سيتم تطبيق القانون في ما خصّ الحفل الذي نظمته جمعية الوفاق البحرينية في قاعة رسالات»!

جولة صغيرة في أرجاء الحي تكشف مظاهر فقر مدقع يقل مثيله في لبنان

قبالتها، يرتفع مبنى متهالك مهجور لمدرسة أقفلت أبوابها منذ سنوات.

الظروف غير الصحية في المنازل المتهالكة ومجاري المياه المبتذلة المكشوفة تنشر الأمراض من دون القدرة على الاستشفاء. وضفة الدهيبي لا تملك سوى التفرج على زوجها المقعد في فراشه بعد تلقيه إصابة بالغة أثناء عمله كأجير يومي. هي وأولادها الأربعة يعملون في جمع الخردة وبيعها لشراء حاجياتهم الأساسية، فلا يبقى مما يجمعونه للطبابة. أما سعدية، وهي أم لأربعة أطفال، فلم تجد أي جمعية تستقبل أحد أبنائها من ذوي الاحتياجات الخاصة.

بؤرة الأزمات المعيشية والاجتماعية تتبرأ منها الجمعيات والبلديات. يلوم كثير من الأهالي بلدية طرابلس التي لا تعترف بالحي رغم أن الكثير من سكانه ينحدرون منها. فيما لا يستغرب آخرون تجاهلهم لأنهم لا ينتخبون في طرابلس.

رئيس بلدية وادي النحلة خالد الجزار أوضح بأن المنكوبين، عقارياً، تابعة لبلديته وليست في نطاق بلدية طرابلس. وأكد «أننا نقوم بواجبنا تجاه المنطقتين، وادي النحلة والمنكوبين، رغم أن موازنة البلدية لا تتجاوز 120 مليون ليرة في السنة، وهذا الرقم لا يمكن أن يلبي أي مشروع لولا الجمعيات المحلية والأجنبية التي تهتم بالمنطقة».

رغم المشاهدات، يصر الجزار على استعراض «إنجازات» بلديته، ومنها ملعب رياضي في ساحة المنكوبين ومدارس لاستقبال الأيتام وإنشاء شبكة للصرف الصحي، مقارناً الوضع اليوم بما كان عليه «قبل سنوات حين كانت أحياء المنكوبين تعيش في العصر الحجري حيث لا صرف صحي ولا قساطل لمياه الشرب وطرقاتها غير معبدة». ويؤكد الجزار أن «مساعدات بالجملة تصل كل سكان المنكوبين، والجميع يعيش في بحبوحة (!) نتيجة توافد عشرات الجمعيات إلى المنطقة. لكنهم اعتادوا الذق»! رغم الإنجازات، يقر الجزار بالعجز عن مكافحة ظاهرة مروجي المخدرات التي «تحتاج إلى جهد من الدولة والقوى الأمنية»، وكذلك السرقة التي تقترن بانتشار تعاطي المخدرات. «كثير من الشبان يسرقون لتأمين المال لشراء المواد المخدرة والحبوب. وقد تعاونت مع القوى الأمنية لتوقيف عدد من أخطر تجار ومروجي المخدرات»، لافتاً إلى أن «معظم السرقات تطال كابلات كهربائية وأشرطة نحاس وسيارات ودراجات نارية».

قضية

النقل المشترك يفطر على «بصلة» الباصات الفرنسيّة؟

صامت الدولة اللبنانية لعقود في قطاع النقل... وربما تكون قد فطرت على بصلة. فبعدما أدّت الاسياسات التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة إلى ضرب النقل المشترك وتشريع الفوضى، تحاول اليوم استلحاق نفسها بالاتكال على هبة باصات من فرنسا ستؤدي في غياب الخطط والمعطيات العلميّة إلى تسريع الانتقال إلى الهاوية... إلا إذا كانت هناك نية فعلية للقطع مع الماضي. على ما يؤكّد وزير الأشغال

رضا صوايا

بعدما قضت الحكومات المتعاقبة على قطاع النقل المشترك، مشجعةً الناس على تملّك السيارات الخاصة، تعمل اليوم على القضاء على وسيلة التنقل الأكثر استخداماً (70% من التنقلات تعتمد على السيارات)، عبر رفع الدعم عن المحروقات ورفع الدولار الجمركي بما يعنيه من رفع لأسعار السيارات وجعلها خارج متناول كثيرين... كل ذلك في غياب حلول جدية مدروسة لتنشيط النقل العام. سيناريو «لم تشهده أكثر الدول تشدداً في سياساتها للحدّ من استخدام السيارات»، على ما يقول الباحث المتخصص في أنظمة النقل وعادات التنقل علي الزين. في المحصلة، نتجه إلى وضع كارثي حيث لا قدرة على استعمال السيارات الموجودة في الخدمة أو إصلاحها، ولا قدرة إلا لـ«جماعة الدولار» على شراء سيارات جديدة، فيما النقل المشترك يعمل على قاعدة «سيري فعينُ الله ترعاكِ».

وزير الأشغال والنقل علي حميّة طلب من الدولة الفرنسية هبة من 1000 باص. ووافق الفرنسيون، على ما صرّح حمية، على الطلب... لكن من دون تحديد عدد الباصات، وعلى أن تُقسّم الهبة، أيا يكن حجمها، على دفعات، لتقييم العمل وكيفية إدارته، نظراً إلى تجارب سابقة غير مشجعة مع الحكومة اللبنانية.

وصول الباصات يفترض أن يكون في أسفل اللائحة. فقبل هذه الخطوة، هناك مسار معقّد يفترض سلوكه لمعرفة كيفية توظيفها بالشكل الأكثر فعالية. يوضح الزين أنه «في حال افترضنا أن هناك موافقة على تسليم 1000 باص، فهذا يعني الحاجة إلى توظيف بين 2000 و3000 سائق إذا كانت ستُشغّل لدوامين أو ثلاثة، فمن أين سيأتون بهذا العدد؟ ما هي المحفّزات لهؤلاء؟ ناهيك عن الباب الواسع الذي يفتحه هذا الأمر أمام الزبائنية والمحسوبيات والتوظيف العشوائي». ثم، «من قال إن السائقين الذين سيتم اختيارهم يصلحون لقيادة الباصات التي تتطلّب مهارات معيّنة، وانضباطاً في القيادة، وسلوكيات محدّدة للتعامل مع الركاب، ما يفرض إخضاعهم لدورات تدريب وتأهيل». أضف إلى ذلك أن وجود الباصات من دون دراسات مسبقة قد يعمّق الأزمة عوض الحد من آثارها، إذ إن العديد من خطط النقل خصوصاً لبيروت الكبرى وضواحيها لم تُقر في مجالس الوزراء المتعاقبة. واحد الأسئلة الجوهرية قبل الإقدام على طلب الهبة هو «تحديد المناطق حسب الأولويات، وكم باصاً يجب أن نشغل على كل خط؟»، وفقاً للزين. كما أن «من المهم جداً تحديد حجم الباصات ونوعها، فليست كل الباصات تصلح لجميع المناطق والطرقات. المناطق الجبليّة ذات الطرقات الضيقة والوعرة، مثلاً، يُستحسن أن تُستخدم فيها فانات صغيرة. والدولة هنا لا تملك أي إحصاءات أو أرقام».

يوضح حميّة لـ«الأخبار»، رداً على هذه التساؤلات، أن «لدى مصلحة النقل المشترك عدداً من السائقين، وننتظر معرفة عدد الباصات التي ستسلم لتحديد العدد الإضافي الذي يفترض تأمينه»، مؤكداً أن «الاختيار سيأخذ في الاعتبار توزيع الباصات جغرافياً، بحيث يجري اختيار السائقين من تلك المناطق وفق معايير صارمة تراعي الخبرة وضمان المحاسبة وعدم هدر المال العام». وكشف عن مساع يبذلها مع «شركة صينية لتأمين نظام مراقبة للباصات يساعد على تحديد مواقعها وسير العمل وطبعاً تحسين الخدمة عبر معالجة الثغرات والمشاكل التي قد تطرأ». أما التوزيع الجغرافي، بحسب حميّة، فسيقسم على أساس ثلاث مناطق «تغطي الخطوط الرئيسية

> اختيار السائقين قد يفتح الباب واسعاً أمام الزبائنية والمحسوبيات والتوظيف العشوائي

للنقل في لبنان. فإضافة إلى بيروت الكبرى وجوارها، هناك خط من بيروت إلى الناقورة، وخط من بيروت إلى العبودية، وآخر من بيروت مروراً برّحلة وضهر البيدر وصولاً إلى الهرمل. وكلما ازداد عدد الباصات سنزيد مناطق إضافية في الخطة». أما دوامات السير «فالأمر مرتبط بعدد الباصات أيضاً. كلما ازداد عددها كلما زاد دوام تشغيلها».

الأسئلة لا تتوقف هنا، إذ ماذا عن جودة الباصات وهل هي جديدة أم قديمة؟ يؤكد الزين أنه، بحسب متابعته، «يبدو أن الباصات التي ستتبرع بها فرنسا مستعملة. وهنا المشكلة تصبح أكبر، لأنها ستتعطّل بشكل أسرع، وتتطلّب صيانة وشراء قطع غيار لها. فهل تملك الدولة الإمكانات لإصلاحها وصيانتها؟ الوزير حميّة أعلن أخيراً أن الدولة تملك 45 باصاً خارج الخدمة، فما الذي يضمن ألا تنضمّ الباصات الفرنسية إليها؟».

ينتظر الوزير «نهاية الشهر حتى تتبلور الأمور بوضوح»، لكن «المطمئن هو أن الاتحاد الأوروبي يفرض معايير واضحة لآليات حتى ولو كانت مستعملة، ما يفترض أن يقلل من الأعطال». أما المازوت لتشغيلها فـ«مؤمّن من خلال ميزانية مخصصة لهذا الغرض في مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك».

مشروع بهذا الحجم يتطلب إدارة تراقبه وتسهر على حسن سير العمل فيه، بحسب الزين، لذلك «من الطبيعي أن تتولى هذه المهمة مصلحة سكك الحديد، لكنّ العاملين في هذه المصلحة جُلهم من كبار السن وممن لا يملكون المؤهلات التقنية لإدارة مشروع كهذا بالفعّالية المطلوبة». الحلّ، هنا أيضاً، موجود وفق حميّة، «من خلال التدريب الذي سيوفره الفرنسيون للموظفين».

أما المشهد الأكثر سوريالية فقد يكون في اندلاع تنافس قد يتحول عنفياً بين سائقي النقل المشترك العام وسائقي باصات النقل المشترك الخاص «الذين سيشعرون بالمنافسة وبتراجع أرباحهم، وهو سيناريو شهدناه أواخر التسعينيات حين أقدم عدد من السائقين على حرق وتكسير باصات تابعة للدولة»، وفق الزين. هذا الأمر يفترض أن يحلّه «وضع إطار قانوني يرعى الشراكة بين القطاعين العام والخاص» على ما أكّد وزير الأشغال. لكن، من يضمن نجاح شراكة كهذه، خصوصاً أن «التجارب أثبتت أنه كان يجري الاتفاق على كل شيء في مجلس الوزراء، لكن تتعرقل الأمور فجأة حين يُطرح موضوع النقل المشترك للبحث». يشدد حميّة على أن «أي تنظيم للعلاقة سيكون في إطار قانوني بحت وليس وفق منطق المسايرة. لا أريد أن أعد ففي النهاية هناك دور لمجلسي النواب والوزراء لضمان اقرار القوانين اللازمة وتطبيقها. لكن مسار الأمور يشي بأن الجميع مستعد لتحمل مسؤولياته ومنح هذا الموضوع حقه الطبيعي»... ومن يعش يرَ!

(أرشيف ـ مروان طحطح)

تحقيق

الـ«ميكانيك دليفري»: صالحة للسير بـ 200 ألف ليرة

علي شكر

بـ«تسعيرة» تقارب الـ200 ألف ليرة، يمكن إرسال السيارة «دليفري» إلى أحد مراكز المعاينة الميكانيكية، من دون حمل همّ «رسوبها» في الفحص، أو تكبّد عناء الانتظار في طوابير طويلة، لم يُفلح في تقليصها قرار وزير الداخلية المتأخر بإعفاء السيارات السياحية والدراجات النارية التي خضعت للمعاينة في العامين الماضيين من الخضوع لها هذا العام.

الـ «دليفري» الذي رافق ظهور مراكز المعاينة عام 2004 لم يعد حكراً على موظفي تلك المراكز. اليوم، انضمّ إليهم عدد من عناصر قوى الأمن الداخلي، بعد تمنّ من وزارة الداخلية بـ«تسهيل أمورهم»، وفق ما يؤكد أحد موظفي مركز المعاينة في زحلة، لدى سؤاله عن تجاوز «دركي» لطابور يضم أكثر من مئة سيارة.

(أرشيف ـ مروان طحطح)

> ما يجعل السيارات «غير صالحة للسير» يكاد ينحصر بكسر في الزجاج الأمامي ومصابيح الفرامل

ازدهار «المهنة» التي تدرّ على العاملين فيها أضعاف رواتبهم يعود سببه، منذ ما قبل الأزمة، إلى حصر المعاينة بـ4 مراكز فقط على كل الأراضي اللبنانية، ما يجعل الإجراءات التنظيمية المتّبعة عاجزة عن معاينة أكثر من مليون ونصف مليون سيارة سنوياً، إضافة إلى عجز غالبية أصحاب السيارات عن صيانة أعطالها بعد الأزمة. لذلك، ليس غريباً أن تسمع داخل عنابر المعاينة موظفاً يطلب من زميل له «دير بالك على الروفر» التي يفضّل صاحبها دفع «إكرامية» على الانتظار في طابور ثان في عنبر إعادة الفحص.

«مفتحين عيونا 40 بالمية فقط. وضع الناس لا يحتمل التدقيق كثيراً لأن أبسط الأعطال قد يكلف تصليحه 100 ألف ليرة»، على ما يقول أحد موظفي مركز المعاينة الميكانيكية في زحلة، مشيراً إلى أن ما يجعل السيارات «غير صالحة للسير» اليوم، يكاد ينحصر بشرطين: كسر في الزجاج الأمامي يتجاوز الـ40 سنتمتراً أو عطل في مصابيح الفرامل الخلفية.

رغم ذلك، يؤكد الموظف نفسه لدى سؤاله عن إمكان إرسال السيارة معه إلى المعاينة، بأن «عليك أن تحجز دوراً بسبب الضغط الكبير. أنا وشغيل معي ما عم نلحق. عم مرّق 7 سيارات تقريباً باليوم». ومهمة «الشغيل»، هنا، قيادة سيارة الزبون من أمام منزله إلى بوابة مركز المعاينة حيث يتسلمها الموظف ويدخلها إلى عنبر الفحص، ثم يوصلها إلى باب المركز بعد انتهاء المعاينة، ليعيدها «الشغيل» إلى صاحبها. «زبائن» الـ«دليفري» لا يبدون امتعاضاً، لأن ما يأخذه موظف المعاينة يساوي كلفة الانتظار في الطابور. يقول أحدهم: «خلال الانتظار الذي قد يمتد ساعات طويلة يمكن أن أستهلك ما كلفته 150 ألف ليرة من البنزين، يضاف إليها 34 ألف ليرة رسم معاينة (الرسم الرسمي 33 ألفاً) و6000 ليرة لتصوير الهوية وأوراق السيارة. بالكلفة نفسها، أتصل بأحد العاملين في هذا المجال ولا أكبّد نفسي عناء الانتظار وأضمن أن سيارتي صالحة للسير».

ليست المعاينة إلا أقل الشبهات والإشكالات القانونية التي تحوم حول عقد الشركة السعودية المشغّلة لمراكز المعاينة الميكانيكية «فال»، التي تعمل منذ نحو 6 سنوات من دون أي مسوّغ قانوني بسبب انتهاء عقدها وانتهاء فترة التمديد لها... ورغم ذلك، لا تزال مسرحية المعاينة الميكانيكية الإلزامية مستمرة!

تقرير

الإنجيلية ــ النبطية حرّضت المعلمين على الإضراب؟

فاتن الحاج

زيادات خيالية على الأقساط ضمّنتها إدارات مدارس خاصة لموازناتها هذا العام، ساعية مرة جديدة إلى وضع الأهالي في مواجهة المعلمين. بعد مفاوضات ماراتونية، أمس، بين إدارة المدرسة الإنجيلية ــ النبطية ولجنة الأهل من جهة، ولجنة المعلمين من جهة أخرى، وقّعت لجنة الأهل على موازنة المدرسة للعام 2022 بعدما وافقت على زيادة 3 ملايين ونصف مليون ليرة على قسط كل تلميذ، تذهب منها 3 ملايين ليرة للسينودس الذي تتبع له المدرسة، و500 ألف ليرة مساعدة اجتماعية لنحو 70 أستاذاً (175 مليون ليرة لمدة 5 أشهر المتبقية من العام الدراسي)، علماً بأن 1445 تلميذاً يدفعون الأقساط، ما يعني أن المبلغ الإجمالي الذي سيدفعه الأهالي للمعلمين فقط هو 720 مليون ليرة.

المدرسة تعهدت للجنة الأهل بعودة المعلمين إلى الصفوف اليوم بعدما أعلنوا إضراباً، ابتداء من اليوم، ولأجل غير مسمى. لكن عضو اللجنة الممثلة للأسرة التعليمية علي شكر قال لـ«الأخبار» إن التفاوض حصل بين إدارة المدرسة ولجنة الأهل و«أبلغونا بالنتائج التي سنرفعها إلى الهيئة التعليمية غداً (اليوم) لنناقشها ونقرر مصير الإضراب». وأوضح أن الهيئة التعليمية أنجزت امتحانات الفصل الأول، من دون أي زيادة على الرواتب، لتقبل بعد ذلك بمساعدة تساوي 500 ألف ليرة شهرياً، قبل أن تفاجأ الأسبوع الماضي ببريد إلكتروني من إدارة المدرسة تبلغ المعلمين أنها لن تدفع رواتب شهر شباط لعدم وجود سيولة.

وكان رئيس المدرسة شادي الحجار قد أبلغ الأهالي، قبل يومين، عبر رسالة نصية، أن «الصفوف التعليمية لجميع التلامذة ستكون معطلة من يوم الثلاثاء 15 شباط حتى إشعار آخر، بسبب إعلان المعلمين إضراباً مفتوحاً».

وقبل الوصول إلى الاتفاق، كانت هناك روايتان حول حقيقة «الزودة» وربطها بإضراب المعلمين، علماً بأن هناك علامات استفهام حول التهديد بقطع الرواتب قبل 15 يوماً من نهاية الشهر، باعتبار أن المدرسة قد تتقاضى خلال هذه الفترة أقساطاً من ذوي التلامذة.

نائب رئيس لجنة الأهل، محمود حمود، روى أن المدرسة أصرّت على زيادة 4 ملايين و700 ألف ليرة بنسبة تتجاوز 100 في المئة، فيما رأت اللجنة أن الزيادة المنطقية لا يجب أن تتجاوز 3 ملايين ليرة، بسبب خفض أيام التعليم والتعطيل بسبب كورونا، ما أدى إلى تدني المصاريف التشغيلية. وبحسب حمود، «أكدت اللجنة استعدادها للتوقيع على زيادة 3 ملايين فوراً وتجنيب التلامذة ضياع العام الدراسي، فاقترحت المدرسة 4 ملايين و700 ألف، على أن يدفع الأهل 3 ملايين هذا العام، ويبدأ العام المقبل بزيادة مليون و700 ألف على الأقساط. وعندما طرحت اللجنة زيادة 500 ألف للمعلمين مقابل القبول بزيادة الـ 4 ملايين و700 ألف، قوبل الاقتراح بالرفض من الإدارة».

اتحاد لجان الأهل وأولياء الأمور في المدارس الخاصة أشار في بيان إلى أن إدارة المدرسة ضغطت على المعلمين والزمتهم بالإضراب بحجة تأمين رواتبهم.

في المقابل، دافع المسؤول الإعلامي في المدرسة جميل المعلم عن موقف الإدارة، مشيراً إلى «أننا توصلنا إلى حل يرضي الجميع وسيعود التلامذة إلى صفوفهم فوراً».

(مروان بو حيدر)

تقرير

الأنطونية ــ عجلتون: زودة مفاجئة

اتفقت إدارة المدرسة الأنطونية الدولية في عجلتون، في بداية العام الدراسي، مع لجنة الأهل على زيادة على الأقساط بنسبة 50 في المئة. وبحسب مصادر الأهالي، جرى التوافق على أن تدفع للمعلمين، إلا أنهم فوجئوا بأن الهيئة التعليمية أعلنت إضراباً بعد شهرين احتجاجاً على عدم دفع الزودة، ليفاجأ الأهل نهاية الأسبوع الماضي بفرض زيادة توازي 3 ملايين ليرة، إضافة إلى 50 في المئة، ما دفعهم إلى الدعوة إلى وقفة احتجاجية، صباح اليوم، أمام بوابة المدرسة، كما أطلقوا عريضة تؤكد عدم القدرة على الاستمرار في ظل زيادة تجاوزت الـ 100 في المئة.

رئيس المدرسة الأب فادي الحاج موسى، قال لـ«الأخبار»: «لم نفرض الزيادة، إنما رفعنا الموازنة إلى لجنة الأهل التي طلبت أن تكون تقشفية، ودرست الأرقام لمدة أسبوع ووافقت على الزيادة المقترحة على الأقساط». وأشار إلى أنه سيستقبل اليوم وفداً من الأهالي المعترضين وسيشرح لهم الأسباب الموجبة للزودة، مؤكداً أن زيادة الـ 50 في المئة، إضافة إلى الـ 3 ملايين ستذهب بكاملها إلى المعلمين، ولا أحد يبحث عن أرباح.

دوري أبطال أوروبا

«صدام المجرّتين» في قمّة مدريديّة ـ باريسيّة

يا لها من عودة لمسابقة دوري أبطال أوروبا مع افتتاح الدور الـ16 مساء اليوم (22.00 بتوقيت بيروت) بقمّة بكل ما للكلمة من معنى بين باريس سان جيرمان وضيفه ريال مدريد. صداحٌ ضخم بين مجرّتين مليئتين بالنجوم وبين أفضل فريقين في بلاديهما في الوقت الحالي

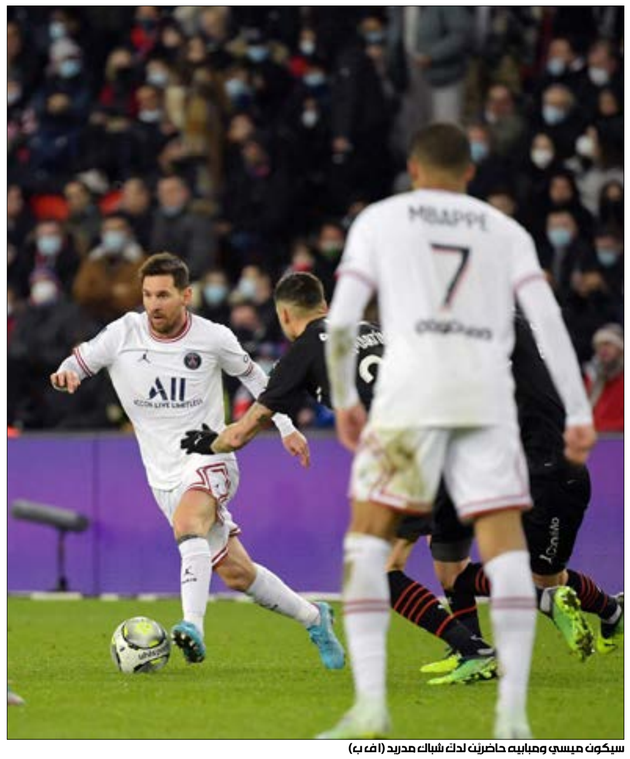
سيكون ميسي ومبابيه حاضرَين لدكّ شباك مدريد (أ ف ب)

شربل كريم

إذا أردت أن تشاهد كرةً هجومية وأهدافاً كثيرة في نهاية كل أسبوع ما عليك سوى متابعة مباريات الدوري الإسباني والبحث عن ريال مدريد، أو الانتقال إلى فرنسا ومشاهدة باريس سان جيرمان.

الفريقان يتصدّران حالياً «لا ليغا» و«الليغ 1» على التوالي. فالأول يرهب إسبانيا كلّها ولو أنه عجز عن التسجيل أمام فياريال في «البروفة» الأخيرة التي سبقت وصوله إلى «بارك دي برانس»، والثاني لا يختلف عنه ولو أنه حقّق فوزاً صعباً وفي الدقائق القاتلة على حساب رين.

فريقان كبيران بترسانتين ضاربتين

وجبة كروية دسمة فيها الكثير من الدروس التكتيكية بين عقلَين هجوميين متمرّسين

سمحتا للفريق الملكي بتسجيل 48 هدفاً في 24 مباراة محلية أي بمعدل مباراتين في المباراة الواحدة، بينما بدا الثاني الأفضل هجوماً أيضاً في دوري بلاده وبرقم أعلى في 24 مباراة بلغ 52 هدفاً.

كل هذا يعود إلى أمر واحد مشترك وهو الفكر الهجومي لمدربي فريقي العاصمتين الإسبانية والفرنسية اللذين يستمدان قوتهما في ترجمة أفكارهما من النهم الموجود عند لاعبيهما الذين يملكون حسّاً تهديفياً رغم عدم لعب أكثريتهم في خط المقدّمة. لذا لا ضير من القول إنه في ظل تشابه المدربَين هناك وجبة كروية دسمة بالانتظار فيها الكثير من الدروس التكتيكية بين عقلَين متمرّسَين في حسابات الفوز بالمباريات المفصلية.

صاحب الضيافة الأرجنتيني

ماوريسيو بوتشيتينو لا يختلف عن ضيفه الإيطالي كارلو أنشيلوتي، فهما يعتمدان على استراتيجية 3-4-3 على أرض الملعب، وسط مرونة كبيرة بحسب ما تقتضي الحاجة، والتي تدفع أحياناً إلى تعديل بسيط على صعيد توزيع نجوم الفريق وفق الأسماء المتاحة.

نيمار يفرض التغيير

بوتشيتينو اضطر لإجراء تغييرات مرات عدة في خط المقدّمة، حيث لم يفارق شبح الإصابة أيّاً من نجومه الكبار، وهو الأمر عينه الذي سيتكرر الليلة مع الكلام عن صعوبة مشاركة البرازيلي نيمار في المباراة بشكل أساسي. هنا سيذهب مدرب توتنهام هوتسبير الإنكليزي السابق إلى عدم الخروج عن نهجه في ما خصّ خط المقدّمة حيث يحمل دائماً سلاح المرتدات، لذا يحتاج بالتالي إلى لاعب يمكنه قيادة هذه الهجمات مع النجْم الأرجنتيني ليونيل ميسي وتشكيل ضغط دائم على ريال مدريد القوي على طرفي الملعب لمنع تقدّم ظهيريه وإجبار الجناحين السريعين والفعّالين غالباً على العودة إلى الخلف لمساندتهما، وبالتالي إبعادهما قدر الإمكان عن منطقة الجزاء.

لذا فإن وجود كيليان مبابي بين ميسي ومواطنه أنخيل دي ماريا هو أفضل من الاستعانة بالأرجنتيني الآخر ماورو إيكاردي الذي يفضّل القيام بالعمل داخل المنطقة فقط، ولو أن الأخير لعب دوراً رئيساً في الفوز الأخير على رين عندما قاد الهجمة الحاسمة في الدقيقة الـ93 ممرراً الكرة إلى ميسي الذي لعبها بدوره إلى مبابي ليسجّل الهدف الوحيد مانحاً الفريق 3 نقاط جديدة.

ماذا لو غاب بنزيما؟

وعلى النهج نفسه سيسير أنشيلوتي إذا لم يكن قادراً على الاستعانة بهدّافة الأول وقائده الفرنسي كريم بنزيما أساسياً، والذي صارع الإصابة في الأيام الأخيرة للحاق بالمباراة.

الواقع أنه لا يمكن تخيّل الريال من دون «الدولة» بالنظر إلى دوره المحوري كلاعب محطة في الأمام يستند عليه كل القادمين من خط الوسط، إضافةً إلى خلقه المساحات للجناحين أو الظهيرين من خلال سحبه للمدافعين إلى داخل المنطقة وجعلهم ينشغلون به. حالةٌ حضرت في الكثير من المباريات هذا الموسم وسمحت للبرازيلي فينيسيوس جونيور أو مواطنه رودريغو بتسجيل الكثير من الأهداف.

ببساطة بنزيما هو الحجر الأساس في أي تركيبة هجومية، لكن ماذا لو غاب؟ هنا سيعمد «ميستر كارلو» إلى توزيع مختلف لـ4-3-3 التي لم يتخلّ عنها، فغياب لاعب مثل بنزيما يهوى الانتقال من الطرف إلى العمق، يفرض العمل على إيجاد الطريقة المثلى لخلق المساحة في الرواق من أجل تقدّم الظهيرين مع تأمين حماية لهما من قبل لاعبي الارتكاز في خط الوسط. لذا يصبح شكل المثلث الهجومي مختلفاً على غرار ما فعل في المباراة أمام غرانادا مثلاً عندما وضع إيسكو خلف الثنائي ماركو أسينسيو ورودريغو، أو مثلما فعل في اللقاء الأخير أمام فياريال بإعطاء دور هجومي محوري للويلزي «المُبهِظ» غاريث بايل.

بطبيعة الحال، أيّاً تكن خيارات المدربين، لن تخرج هذه الموقعة عن اللقاءات الأوروبية الستة بين الفريقين العريقين لناحية الإثارة، حيث كان الفوز من نصيب الملكي في ثلاث مناسبات مقابل تعادلين وفوز يتيم لفريق العاصمة الفرنسية الذي هزّ شباك الريال سبع مرات مقابل ثمانية أهداف دخلت مرماه.

ضيف ثقيل في لشبونة

يحلّ مانشستر سيتي ضيفاً ثقيلاً على سبورتينغ لشبونة (اليوم 22:00 بتوقيت بيروت)، في مباراة يريد منها رجال المدرّب بيب غوارديولا نقل هيمنتهم المحلية إلى الساحة الأوروبية. ويفرّد سيتي خارج السرب في الدوري الإنكليزي حيث يتصدّر بفارق تسع نقاط عن أقرب مطارديه ليفربول، حيث يسير بثبات نحو اللقب الرابع في السنوات الخمس الأخيرة. ولم يخسر سيتي في الدوري منذ 30 تشرين الأول/أكتوبر الماضي عندما سقط أمام مضيفه كريستال بالاس (صفر-2).

ويبدو سيتي مرشّحاً بقوة لتخطّي عقبة سبورتينغ بالنظر إلى تشكيلته الزاخرة بالنجوم في مقدّمتها البرتغاليون برناردو سيلفا وروبن دياش وجواو كانسيلو الذين دافعوا عن ألوان الغريم بنفيكا، فضلاً عن البلجيكي كيفن دي بروين والجزائري رياض محرز وجاك غريليش ورحيم سترلينغ صاحب هاتريك في مرمى نوريتش سيتي (4-صفر) السبت.

الكرة اللبنانية

جمعية عمومية كروية... «غير عادية»

تنعقد اليوم عند الساعة الثالثة عصراً في فندق موفنبيك الجمعية العمومية العادية الـ90 للاتحاد اللبناني لكرة القدم. هي بالمبدأ جمعية عمومية عادية لا يتضمّن جدول أعمالها بنوداً غير اعتيادية كتصديق البيانَين المالي والإداري وغيرهما من بنود تتعلّق باللعبة كموضوع ترميم بعض الملاعب. لكن ما قد يكون غير عادي هو ما قد يُطرح من خارج جدول الأعمال. بنودٌ تتعلّق بالأزمة القائمة عقب تخلّف فريق النجمة عن الحضور إلى مباراته مع العهد ضمن الأسبوع التاسع من الدوري اللبناني لكرة القدم وما نتج عن هذا التخلّف من تداعيات.

تُشير المعلومات إلى أنّ ممثل نادي التضامن صور أمين السر السابق للنادي سمير بواب سيقوم بطرح بنود عدّة من خارج جدول الأعمال تتضمن طلبات بتعديل نظام دوري الدرجة الأولى بحيث يتم إلغاء نظام السداسية، وخوض مرحلة إياب مشابهة للمرحلة الأولى التي لُعبت بليها «فاينال فور» للأندية الأربعة الأوائل فقط لتحديد هوية البطل. كما سيتم طرح بند حلّ لجنة الاستئناف. بواب تحدّث إلى «الأخبار» عن ما يتم التحضير له مشيراً إلى أنّ توجه طرح البنود من خارج جدول الأعمال يأتي عقب الاجتماع الذي عقد بين الأندية والاتحاد والذي خرج بهذه المقترحات لإيجاد مخرج للأزمة القائمة. «أما بالنسبة للجنة الاستئناف فيجب حلّها بعد خروجها عن النظام الداخلي للاتحاد في قرارها القاضي بفسخ قرار الاتحاد بتخسير نادي النجمة وشطب ست نقاط من رصيده» يقول بواب إلى «الأخبار». ويعتبر الرجل القوي في التضامن أنّ البنود التي قد يطرحها هي في مصلحة اللعبة وليست في مصلحة ناديه التضامن الذي دخل إلى سداسية الأندية الأوائل. «المهم هو اللعبة وسير اللعبة بعد أن لمسنا وجود نية لدى البعض لتعطيل الموسم لتغطية التحضيرات السيئة التي قامت بها بعض الأندية قبل انطلاق الموسم. فإدارات الأندية هي من تتحمل مسؤولية فترة التحضير، وإذا كان هناك من فشل في النتائج فإن إدارات الأندية هي من تتحمل المسؤولية، ولا يكون الحل بتعطيل الموسم» يختم بواب حديثه إلى «الأخبار».

تتألف الجمعية العمومية من ممثلي خمسين ناديا (طلال سلمان)

وستكون العين على عملية التصويت على البنود التي ستُطرح من خارج جدول الأعمال، ذلك أنّ نظام الاتحاد يفرض أن يحصل أي بند يُطرح من خارج جدول الأعمال على موافقة 75% من عدد أعضاء الجمعية العمومية والذي يبلغ خمسين عضواً. أي أنّ معارضة 13 نادياً لأي بند من خارج جدول الأعمال سيُطيح به. وتشير المعلومات أن هناك عدد لا بأس به من الأندية معارضة لقرار تعديل نظام البطولة وبالتالي ستصوّت ضد هذا البند ما سيجبر المسؤولين على البقاء على النظام الحالي بسداسيّتين للأندية الستة الأوائل والأندية الستة الأواخر لتحديد بطل لبنان والنادِيين الهابطين إلى الدرجة الثانية.

(الأخبار)

نتائج اللوتو اللبناني

6	16	23	29	37	38	21

جرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني للإصدار الرقم 1979 وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:

الأرقام الرابحة: 6 - 16 - 23 - 29 - 37 - 38

الرقم الإضافي: 21

■ **المرتبة الأولى (ستة أرقام مطابقة)**

. قيمة الجوائز الإجمالية: 4,394,611,489 ل.ل.

- عدد الشيكات الرابحة: شيكة واحدة

- الجائزة الإفرادية لكل شيكة: 4,394,611,489 ل.ل.

■ **المرتبة الثانية (خمسة أرقام مطابقة مع الرقم الإضافي):**

- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 275,360,873 ل.ل.

- عدد الشيكات الرابحة: 3 شيكات

- الجائزة الإفرادية لكل شيكة: 91,786,958 ل.ل.

■ **المرتبة الثالثة (خمسة أرقام مطابقة):**

- قيمة الجائزة الإجمالية: 120,007,305 ل.ل.

- عدد الشيكات الرابحة: 29 شيكة

- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شيكة: 4,138,183 ل.ل.

■ **المرتبة الرابعة (أربعة أرقام مطابقة):**

قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 120,007,305 ل.ل.

- عدد الشيكات الرابحة: 1,448 شيكة.

- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شيكة: 82,878 ل.ل.

■ **المرتبة الخامسة (ثلاثة أرقام مطابقة):**

- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 264,672,000 ل.ل.

- عدد الشيكات الرابحة: 22,056 شيكة.

- الجائزة لكل شيكة: 12,000 ل.ل.

- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 1,415,175,164 ل.ل.

نتائج زيد

جرى مساء أمس سحب زيد الرقم 1979 وجاءت النتيجة كالآتي:

الرقم الرابح: 74773

■ الجائزة الأولى: 75,000,000 ل.ل.

- عدد الأوراق الرابحة: ورقة واحدة

قيمة الجائزة الإفرادية: 75,000,000 ل.ل.

■ الأوراق التي تنتهي بالرقم: 4773.

- الجائزة الإفرادية: 900,000 ل.ل.

■ الأوراق التي تنتهي بالرقم: 773.

- الجائزة الإفرادية: 90,000 ل.ل.

■ الأوراق التي تنتهي بالرقم 73.

- الجائزة الإفرادية: 8,000 ل.ل.

التراكم للسحب المقبل: 25,000,000 ل.ل.

نتائج يومية

جرى مساء امس سحب «يومية» رقم 1201 وجاءت النتيجة كالآتي:

- يومية ثلاثة: 105
- يومية أربعة: 2527
- يومية خمسة: 66930

استراحة

كلمات متقاطعة 3958

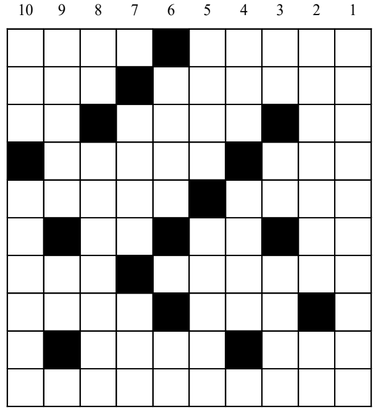

أفقيا

1- هيكل ثمر العنب – من الحيوانات – 2- إلهة الحكمة والفنون والعلوم عند الرومان – من الأشجار – 3- عبودية – شجر صلب له شوك كالإبر – من الحبوب – 4- نهر في فرنسا – عاصمة كارولينا الشمالية – 5- لدغه العقرب – ملك الهون إشتهر بغزواته البربرية – 6- نوتة موسيقية – دق الجرس – أصل البناء – 7- مدينة عراقية – يُكتب عليه بالطبشور – 8- صديق – أرخبيل أندونيسي – 9- ضمير منفصل – ضد يسخن – 10- شهر هجري

عمودياً

1- زعيم ليبي قاوم الإستعمار الإيطالي – 2- عاصمة آسيوية – صاح التيس – 3- ماوى الدجاج – إله مصري – ملّاح السفينة – 4- يتساقط من الشجر – أمبراطور بيزنطي قاهر الفرس – 5- كرّاس – علامة تجارية مشهورة لمنتجات العناية بالبشرة والجسم – 6- أحرف متشابهة – للإستدراك – 7- الحرف الرابع من الأبجدية اليونانية – عاصمة ولاية أوستراليا الغربية – 8- جنون – جزيرة أوروبية – 9- مدينة عراقية – خب – 10- أغزر أنهر فرنسا – مربّي الأفاعي

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- عدنان – نُجبَر – 2- يارد – هوندا – 3- نهب – الري – 4- جوكوف – يُنجد – 5- أم – رقمي – لا – 6- ليون – يغربل – 7- ريم – أمّ – 8- تِم – شسف – ابا – 9- اش – كارل – 10- العِين – عميد

عمودياً

1- عين جالوت – 2- داهومي – مال – 3- نربك – ور – شع – 4- إد – ورنيش – 5- أفق – مسكن – 6- هل – مي – فا – 7- نوربيغا – رع – 8- جنين – ألم – 9- بد – جلباب – 10- راشد الماجد

sudoku 3958

	4				2	5		6
3		5		1				
	7		4				1	
	9	6	1	7		8		3
7					3			1
						4		7
2				6				
5			9		1			4
9	1		3	2			8	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3957

7	1	3	8	9	5	6	4	2
8	2	4	6	7	3	5	9	1
6	9	5	4	1	2	8	7	3
5	4	7	2	8	1	3	6	9
9	6	2	5	3	4	1	8	7
3	8	1	9	6	7	2	5	4
4	5	9	1	2	8	7	3	6
2	7	8	3	4	6	9	1	5
1	3	6	7	5	9	4	2	8

مشاهير 3958

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

علامة ومفكر لبناني (1924-1995) تخصص في لعلوم الإسلامية والعربية. إستقرّ في فرنسا وكرّس حياته للحوار الإسلامي المسيحي ولوحدة الكنائس

8+3+6+9+4+2 = عاصمة مالي ■ 10+7+1+6 = عظام بالية ■ 11+5 = حرف نصب

حل الشبكة الماضية: **فون ريبنتروب**

إعداد
نعوم مسعود

سلة العرب

لبنان x الصومال: طريق النهائي سالكة

حقّق لبنان ثلاثة انتصارات متتالية في البطولة (الأخبار)

يخوض منتخب لبنان الأوّل لكرة السلة عصر اليوم (الساعة 16:00 بتوقيت بيروت) مباراة نصف نهائي بطولة العرب الرابعة والعشرين للمنتخبات، عندما يواجه نظيره الصومالي، في مباراة سهلة على الورق للبنانيّين. «منتخب الأرز» لعب مع نظيره الصومالي يوم الأربعاء الماضي في الدوري الأوّل من البطولة، وفاز عليه بنتيجة كبيرة (115 . 77)، في أول لقاء في تاريخ المنتخبَين، وبالتالي فإنّ الطريق ستكون معبّدة أمام لبنان للوصول إلى المباراة النهائية، والتي سيواجه خلالها الفائز بين تونس والجزائر اللذين يتواجهان اليوم (18:00 بتوقيت بيروت).

ووصل لبنان إلى النصف النهائي بعد فوزه يوم الأحد الفائت على نظيره الأردني بنتيجة (64 . 52)، أمام جمهور كبير حضر إلى قاعة نادي النصر في دبي بالإمارات، التي تحتضن فعاليات البطولة العربية. أما الصومال فقد حقّقت مفاجأة كبيرة خلال البطولة بعد تجاوزها المنتخب الليبي بنتيجة (92 . 88) في الدور الثاني، لتصل إلى نصف النهائي.

ويعتمد المنتخب اللبناني على تشكيلة تضمّ مزيجاً بين الشباب وأصحاب الخبرة. ويبرز في المنتخب كلّ من علي حيدر ووائل عرقجي وأمير سعود واللاعب المجنّس آتر ماجوك كلاعبين يمتلكون خبرة في الملاعب اللبنانية والعربية، إضافةً إلى كريم زينون وسيرجيو الدرويش واللاعب الواعد يوسف خياط وجاد خليل وغيرهم... الذين سيكون الاعتماد عليهم مستقبلاً لحمل المنتخب اللبناني في الاستحقاقات العربية والقارية.

والجدير ذكره أنّ هذه البطولة ستكون محطة تحضيرية مهمة للبنانيّين قبل مواجهة الأردن في الـ24 من شباط الجاري في عمّان، ثم السعودية في الشهر نفسه، وذلك ضمن التصفيات الآسيوية المؤهلة إلى نهائيات كأس العالم المقرّرة عام 2023 في اليابان والفيليبّين وأندونيسيا.

(الأخبار)

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير
أمل الأتربي
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور
■ المدير العام
صلال الموسى
■ صادرة عن
شركة اخبار بيروت
■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ
شارع دونان ـ سنتر
كونكورد ـ الطابق
الثامن
■ تلفاكس:
01759500
01759597
ص.ب 113/5963
■ الإعلانات
الوكيل الحصري
ads@al-akhbar.com
01/759500
■ التوزيع
شركة الوان
15 ـ 01/666314 ـ
03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

هدد جدة: الحرب على الفقراء

موسى السادة *

«حسناً.. هنالك حرب طبقية، والطبقة التي أنتمي إليها، طبقة الأغنياء، هي التي تشنها ونحن أيضاً من ينتصر!»

الاميركي اوارت بارفت - رابم اغنى رجل في العالم

طغت على السياسة التنموية، بعد اكتشاف النفط في كل من دول الخليج العربية وإيران، ما يطلق عليه الباحث الإيراني حسين مهدوي «دولـوبـة اعتباطية». ويقصد بذلك أنه سَمَتْ على حالة النمو الاقتصادي ومشاريع البنية التحتية بُعيد اكتشاف النفط، سمة الاعتباطية والفوضوية. فهذه الدول لم تتخيّل أنها ستملك هذا القدر من الثروة في هذه المدّة الزمنية القصيرة. تنعكس هذه السياسة في الشكل الذي نمت وتطورت فيه المدن حضرياً، وهو أمر تتبّعه الباحث الفرنسي باسكال مينوريت في حالة العاصمة السعودية الرياض منذ الستينيات وحتى من قبل الطفرات النفطية. يلاحظ مينوريت أن النمو المطرد للرياض لم يكن كما يصوّر على أنه تطور سلس وسلمي، بل على العكس فقد كان تحولاً دراماتيكياً عماده الأزمات وطرد السكان من الأحياء. حيث يشير إلى أن النمو السريع للمدن السعودية، وخصوصاً العاصمة، كان يشكل هاجساً وارتياباً للأمراء السعوديين، وتحديداً الأمير سلمان حينها، إذ كانت تشغله التبعات الأمنية التي تنطوي على هذا النمو وكيفية الحفاظ على عملية ضبط هجرات السكان إلى المدن.

كاحد الدلائل على أن الحديث عن مشاريع التنمية في دول العالم الثالث أمر لا يمكن فصله عن العلاقة الاستعمارية مع الغرب، كانت فكرة التعاقد مع المخطّط الحضري لمدينة الرياض، والذي يدعى كونستانتينوس دوكسيادس ـ وهو الذي قام بتخطيط كل من مدينة إسلام أباد وأحياء من بغداد ـ اقتراحاً من أحد ممثلي «وكالة التنمية الأميركية» (USAID) أثناء زيارته للعاصمة السعودية، وهو ما تم بالفعل. يراسل ممثل الوكالة وزارة الخارجية الأميركية مؤكداً حماسة السعوديين المنطلقة من خوفهم من عبد الناصر والخطاب الاشتراكي.

اشتهر دوكسيادس بمخططات «رفاه وسعادة» تشكّل النقيض المنافس للنماذج الشيوعية. بالإضافة إلى ذلك، فإن مخططاته تسهّل عملية ضبط ومراقبة السكان وبشكل يمنع التمرّد. ففي إسلام أباد، تحوّلت المدينة الجديدة ـ أريد منها أن تمثّل الهوية الباكستانية «النقية» في مقابل كراتشي التي لا تزال تُرى كـ«هندية» ـ إلى مدينة عشوائيات. وأمّا في بغداد، فقد قام بتخطيط أحياء سكنية وصفتها «نيويورك تايمز» حينها بأنها معادية للشيوعية وتقوم على توثيق العلاقات الأسرية والقبلية العربية، وأيضاً تسهّل عمليات ضبط ومراقبة السكان وتقلّل فرص نشوء عمليات تمرّد على السلطة. المفارقة هنا، أن الحي الذي نتحدّث عنه هو حي مدينة الثورة، الذي سمّي بذلك بعد انقلاب تموز من عام 1958 (تحوّلت إلى مدينة صدام ثم مدينة الصدر اليوم)، وقد كانت أوّل وزيرة عربية الدكتورة نزيهة الدليمي أشرفت على المشروع الإسكاني فيه، إلا أنه خلال العقود التالية ساهم تخطيط دوكسيادس لـ«مدينة الثورة» في الحد من قيام انتفاضات واحتجاجات ضد مختلف الأنظمة الحاكمة للعراق.

أمّا في الرياض، ففي شباط من عام 1968، وبعد قرابة الشهر من وصول دوكسيادس وفريقه، نبّهه أحد أعضاء فريقه بأمر طارئ، حيث بدأت السلطات السعودية بعمليات تهجير قرابة ستين ألفاً من السكان، فقد أراد أمير الرياض، سلمان بن عبد العزيز، إعادة إرسال البدو إلى الصحراء في ما هو أشبه بـ«الغيتو». فمع وصول تعداد سكان الرياض إلى 300 ألف، كانت إمارة الرياض تحضّر لتهجير ما يقارب خُمس سكان المدينة.

يوثّق مينوريت حكاية فريق التخطيط اليوناني مع الملك سلمان؛ أراد الأخير إزالة العشوائيات لأسباب تتعلق ببناء القصور وتملك الأراضي وارتفاع ربحية سوق العقارات، وكان على الفريق التعامل مع تبعات مشاريع الإزالة هذه. أراد سلمان طرد السكان إلى خارج حدود المدينة دونما مشاريع إسكانية بديلة، وهو ما لم يوافق عليه فريق التخطيط، إذ ضغط باتجاه حل وسط يعيد توطين المهجرين داخل حدود المدينة، إلا أن هذا الضغط لم يؤثر كثيراً على مشاريع سلمان.

ومن أهم الملاحظات التي يعكسها مينوريت هي الطابع الديموغرافي الذي أنتجه هذا التخطيط أو «اللاتخطيط» المتعلق بترك الطبقات المسحوقة من المواطنين والمهاجرين العرب وأسيويين وأفارقة يسكنون الهوامش. كان، مثلاً، من غير المسموح للعبيد المبيت داخل أسوار المدينة. والشيء بالشيء يذكر؛ حتى قرار الملك فيصل تحرير العبيد، كما مسألة التعاقد مع دوكسيادس كانت نتيجة للعلاقة مع الولايات المتحدة والحرب ضد عبد الناصر، إذ أعلن فيصل إنهاء العبودية فقط عندما أعلن اليمنيون إنهاء الرق ليتبعهم السعوديون كي لا يظهروا بمظهر الفساد والتخلف والرجعيين أمام النموذج الثوري لعبد الناصر كما يبيّن روبيرت فيتاليس مؤلف كتاب «مملكة أميركا».

> **احد أسباب رغبة الطبقة المهيمنة على قرار الدولة اليوم التخلّص من هذه الأحياء يعود إلى عدم قدرتهم على التعايش مع سوف وبيئة اجتماعية متوسطة ومنخفضة الدخل**

من شابه اباه... فظلم!

تتقاطع جدة مع الرياض، ومجمل مدننا العربية، من ناحية تهميش وقمع السلطات الحاكمة لشرائح واسعة من السكان، فتسكن وتستوطن أطراف المدن حيث تولّد سياسات الدولة ما يطلق عليها العشوائيات التي تتحوّل، مع التوسع العمراني، لتكون قلب المدينة. الفارق أنه وبالحديث عن جدة فنحن نتحدث، ولأسباب تاريخية، عن تركيبة ديموغرافية أكثر تنوعاً، حيث إن الحج إلى مكة المكرمة لقرون جعل من الحجاز مهوى لجميع المسلمين وشعوب العالم، ليكون تنوّع الحجاز انعكاساً لمدى انتشار الرسالة المحمدية. وليكون سكان الحجاز، بدورهم، تحت وطأة عنصرية المركز لأسباب عرقية وثقافية وطبقية، وحتى مذهبية تتعلق بالإيديولوجيا الوهابية.

ما تقوم به الدولة اليوم من مشاريع إزالة (هدد) ضخمة داخل جدة، يندرج ضمن إطار مخاض عملية التنمية التي عمادها إعادة هندسة المجال السعودي العام وبنيته التحتية بشكل يتناسب مع هوى البيروقراطية السعودية الجديدة المهووسة بمشاريع الاستثمار والترفيه والاستهلاك والرفاهية، والتي لا تصب فقط في خدمة مصالح أثرياء البلاد، بل كما جاء على لسان الشهيد عبد الرحيم الحويطي: «يريدون إخراجنا واستقطاب مليون ونصف مليون لهذه المنطقة، يفترض أن يكونوا أثرياء، أثرياء العالم، عبر توفير أمن وصحة وتعليم، يريدون أناساً يقدّمون لهم أقصى قدر من الرفاهية».

فالذي يحدث في جدة من تهجير هو عبارة عن رغبة أمراء وتجار في إلغاء شريط التاريخ ومحو أحياء بكاملها لإعادة تخطيط المدينة بشكل يتناسب مع ذائقتهم؛ مشاريع تحت غطاء مصطلح «التنمية»، وحزمة مصطلحات براقة من «الرفاهية» و«جودة الحياة» و«المعايير العالمية» وغيرها من ألفاظ تشير، بحد ذاتها، إلى أن ما يطلق عليه التنمية هنا ما هو إلا مشاريع استثمارية لخدمة فئة معينة، من دار لاأوبرا ومرسى لليخوت إلى أسواق فارهة. يطلق الباحث ديفيد هارفي على هذا الإلغاء مصطلح «انتفاء الحق بالمدينة» الذي يعتبره حقاً أساسياً من حقوق الإنسان. فالفقراء والكادحون في المدن يفتقدون لحقهم في مدينتهم وطريقة تكوينها ويمسون ضحية مشاريع «الهدم الخلاق». وعليه، وفقاً له، يخسرون حقهم الجمعي، لا الفردي، في تغيير أنفسهم وطريقة عيشهم عن طريق تغيير مدينتهم.

بعد عقود من التهميش، لاحقت آلة القمع سكان حواري جدة لتلغي وجودهم بالمعنى الحرفي للكلمة، في ظل تعتيم إعلامي مطلق. تتذرع السلطة بالخطاب العنصري على العشوائيات كما في كل العالم، بأنها بؤر للمخدرات والدعارة والفساد والوافدين («غير القانونيين»). استخدمت السلطة الخطاب العنصري بين المواطنين والمقيمين ـ الغريب أصلاً عن سكان هذه الأحياء التي عاش فيها الجميع دونما تفرقة ـ وبأن كون العديد من سكان الأحياء ليسوا «سعوديين» فهذا يخرجهم عن نطاق الحقوق الإنسانية. وهو ما ينعكس على التصور النمطي عن سكان هذه الأحياء؛ بأنك قادم من جنوب جدة فأنت موسوم بالفقر والتخلف ولن تحصل على سكن تستأجره في أحياء أخرى، وكأنك مصدر تشويه وقلق أمني.

النقطة الفارقة هنا أن المقاربة الأمنية تجاه هذه الحواري والأحياء كانت المهيمنة على منظور السلطة طوال العقود الماضية. بل إن مسألة التخلّص منها كانت مطروحة من قبل، بيد أن تهجير مئات الآلاف من البشر بهذا الشكل هو بحد ذاته ـ من منظور السلطة ـ مشكلة أمنية. وهذا ما لم يهتم به جشع السلطة اليوم، إلى أن نصل إلى مشاهد تعكس اهتزاز علاقة الناس بالدولة والعائلة المالكة؛ كتابات جدارية ضد آل سعود، ونحن لا نتحدّث عن بؤر تمرد تاريخية كما في القطيف، بل على الضفة الأخرى وعلى ساحل البحر الأحمر. وهنا بالذات يتكرّر التاريخ، فسياسات محمد بن سلمان تحذو حذو سياسات أبيه، حتى مسألة استيعاب هؤلاء ببرامج إسكان بديلة أو تعويض لم تتبادر إلى ذهن السلطة. أتت إشعارات الإخلاء مباغتة وسريعة تعكس هوس صاحب القرار الذي تلاحقه عصا الزمن للوصول إلى 2030.

ومن المهم الإشارة هنا إلى أنه حتى مصطلح العشوائيات ليس بدقيق، بل هو تورية طبقية لأحياء مهملة من تخطيط الدولة وعنايتها، كانت نتاج تطوير أهلها، ينسج الناس فيها علاقة بالمكان بشكل عفوي وطبيعي وجميل. ولا يكون مبالغة الحديث أن أحد أسباب رغبة الطبقة المهيمنة على قرار الدولة اليوم التخلّص من هذه الأحياء يعود إلى عدم قدرتهم على التعايش مع سوق وبيئة اجتماعية متوسطة ومنخفضة الدخل؛ ترى في طعام «الكافتيريا» و«البوفيات» وبساطة قطور شهر رمضان جزءاً من حياتها والذكريات التي تخلقها، وذهنية المسؤول هنا لا تريد رؤية استهلاك خارج البذخ والترف وكوب القهوة مع شعار «ستاربكس».

(تصميم: علي فزات)

الحرب على الفقراء

بطبيعة الحال، تعدّ أي تغييرات نيوليبرالية في أي دولة شكلاً من أشكال القهر والقمع ضد الفقراء. لكن ما يحصل في السعودية أمر أكبر من دولة تتخلّى عن دورها الاجتماعي وترمي الناس في العراء. وعليه، تتاكل الطبقة الوسطى التي تراكمت تاريخياً. بل من العامية شرقاً إلى الحويطات شمالاً إلى الجنوب على الحدود جنوباً وجدة غرباً، والضرائب التعجيزية على المقيمين، والعنصرية والاستغلال العبودي للعمّال الآسيويين، وأكبر المظاهر في العدوان والترف وكوب اليمن... أمراء آل سعود هنا يشنون حرباً على الفقراء في جزيرة العرب، ويلاحقون الناس في مأكلهم ومشربهم ومسكنهم وينتزعون حياتهم.

وهو ما يشكل قنبلة موقوتة في البلاد، ستنفجر إلى أن يفهم هؤلاء أن دوام الحكم في ظل استمرارية الغرور والعتو على المحك، وأن الشعب ليس مجرد أولئك الذين يتسوّقون في المولات أو يحضرون احتفالات موسم الرياض، ويقومون بمشاريع «ريادة الأعمال» ويأكلون في مطاعم «البوليفارد». في هذا السياق، يقول أمين محافظة جدة إنهم قد أهملوا الجانب الإعلامي من عمليات «إزالة العشوائيات»، أي وبكلام آخر هو يقول إننا فشلنا في صناعة بروباغندا وفقاعة إعلامية تجعلنا نشوّه الواقع الذي نعيش فيه ونقوم بإلغاء وجود الفقراء إعلامياً إلى جانب عمليات الهدم على الأرض.

في الأخير، سيسجّل التاريخ أن صندوق الاستثمارات العامة السعودي، سواء في استثمارات نادي «نيوكاسل» أو في أي من الاستثمارات الخارجية لـ«الرؤية السعودية»، أو تلك الداخلية كشركة وسط جدة للتطوير، هو الذراع التي تحرّك عجلة التغيير في السعودية بشكل مسعور ومجنون. وهو ما يشكل قطيعة مع التقاليد التاريخية التي كانت تراعيها العائلة المالكة في التعامل مع الناس.

* كاتب عربي

في رحيل سيد القمني: قراءة نقدية

أنس الأسعد *

عُرِفَ عن القمني مواجهته الدائبة للجماعات الإسلامية. لكنّها مواجهة لم تراع في الخصومة قياساً مُختلفاً بقدر ما تمثّلتْ أخلاق وادّعاءات ما تنقده؛ بذا نحتَ القمني هيكلاً علمانيّاً في نقد التّراث وتقديم قراءة مختلفة لنصوصه بعيداً عن السّائد، بخاصّة في مواجهته المريرة لا مع الأصوات السّلفية فحسب، بل مع مؤسسة «الأزهر» مباشرةً. بيد أنّ المؤدّى النّهائي لمنهج القمني لم يكن سوى نسخةٍ متطرّفة تتوخّى التّهكم والفكاهة على التّاريخ، وتُحمِّل المجتمعات «المُتخلّفة» عبءَ ما ترزح تحت وطأتِه. وتمالئ خطابات القوّة سواء كانت في الدّاخل بالضّد من خصوم سياسيّين، أو في الخارج بالضدّ من الذّات الحضارية، والتّخلّق بانحياز للإمبراطورية.

النّصوص في عالم القمني هي من تحكم، وتتغلغل في حياة البشر المحكومين بها، والمرافعة عنده تنصبّ على الدّعوة إلى فكّ ارتباط هذه المحكوميّة والانتقال بالمجتمع إلى وضعية تنويريّة. ولكنّ هذه الدعوة الثقافوية سرعان ما تُشيحُ النّظر عن الأحوال الاقتصادية لطبقات المجتمع، طالما أنّ القسمة بين «متدينين» و«تنويري» مريحة أكثر. أمّا التّمعن في بُنية الخطابات السياسيّة من بابِ الظّروف التاريخيّة التي تخلقُ النّصوص وتطوّعُها، فهذا مجلبة لتداعي الهيكل. هذه الفكرة ليست مفوّتة عند الراحل القمني عن عبث، بل هي نتيجة تحوّلات كونيّة لشريحة من المثقّفين العرب تأثّرا في بداياتهم بما للماركسية من ضوابط في هذا السياق، وحاولوا جاهدين مع التّراث بالانتساب له، فعرفوا عن أنفسهم كمعتزلة جُدُد أو متصوّفة أو غير ذلك من فرق إسلاميّة، قبل أن تتكثّف باشتغالاتهم وتصريحاتهم في مراحل لاحقة بعد انهيار منظومة القطبين في مطالع التسعينيات، كلٌّ إشكاليّات التّيار العلماني التّنويري على امتداد العالم العربي، فتقزّمت الأيديولوجيا وقزّمت معها حتّى «الإلحاد» الذي هو أحد أهم شروط التّقدم بلا شكّ.

جاءت انطلاقة القمني أكاديميّة حيثُ حازَ على بكالوريوس في الفلسفة من عين شمس، في حينِ شكّلت نكسة 1967 رضّة في وعيه جعلتهُ يُفتّش في التراث عن إجابات، وهذا ما يؤكّدُ احتكامه لعالم النّصوص، النّصوص التي ينقدها! وفي رحلته تلك اكتشفَ ما قاده صوبَ أن يجازَ بصرخة أعلى، فلم يكتفِ بما وقع عليه من سحر الإجابة لنفسه؛ عليه صار مولعاً بالكتابة عن مرحلة بواكير الإسلام بوصفها نُقطةً مُراكمةً لكلّ مُخلّفات الهزائم التالية، وفي هذا أيضاً نزوعٌ ميتافيزيقي يشطّ عن أدوات التّاريخ العلميّة، ولا تختلف كبير اختلاف عن الماهيّات الاستشراقية في النّظر إلى المُدوّنات العربية والإسلامية وتحليلها. أمّا مشاوِرُه في الدراسات العليا فلم يخلُ من مشاكل هو الآخر، حيثُ تحصّل على الماستر من الجامعة اليسوعيّة في بيروت، لتبقى رسالة الدكتوراه مثار جدل بين مؤيديه وخصومه الذين شكّكوا بحيازته لها من جامعة جنوب كاليفورنيا.

توسّعت اشتغالات القمني في عقد التسعينيّات، وفيه طرحَ أجرأ كتبه وأكثرها صداماً مثل «حروب دولة الرّسول» الذي قرأ فيه أشهر الغزوات في التاريخ الإسلامي، بدر وأحد، ثمّ كتابه الأبرز «الحزب الهاشمي وتأسيس الدّولة الإسلامية» وفيه يوضّح التّشكل التاريخي لدولة الإسلام بعيداً من المنظور الغيبي، إنّما في الحواضن السّياسيّة التي اعتملت في جسد تلك الدّولة، وما تخلل ذلك من انقسامات وحروب أهليّة قبليّة، فقدّ فيها الدّينُ سطوته المُحرّكة لصالح الغنيمة والظّفر.

وعكس الانطلاقة الستينيّة التي انبنت على ثنائية الحُلم النّاصري فالهزيمة والرّضة، كانت التسعينيّات فترة المواجهة مع المارد الإسلامي الذي اكتسحَ المُدن العربية بما عُرِفَ بالصّحوة، التي سخرَ منها القمني بعنوانه اللاذع: «صحوتنا لا بارك الله بها» فمن اغتيال فرج فودة، إلى محاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرّضَ لها نجيب محفوظ، وصولاً إلى دعاوى التّفريق التي نالت من زواج المفكّر نصر حامد أبو زيد من زوجته ابتهال يونس بحجّة ارتداده عن الإسلام، كلّ تلك العوامل خلقت نزعة صِداميّة تبنّاها القمني في مواجهة «هُويّاتية» لم يبقَ فيها للنقد الماركسي أيّ ملمح. مواجهة لم تقتصر مفاعيلها على الفضاء العربي الإسلامي، بل تغذّت وانتعشت مع صعود الراديكالية النيوليبرالية على مستوى مُعولم.

> **هذه الدعوة الثقافوية سرعان ما تُشيحُ النّظر عن الأحوال الاقتصادية لطبقات المجتمع، طالما أنّ القسمة بين «متدينين» و«تنويري» مريحة أكثر**

العقد التالي، الألفينيات، لم يكن أهدأ هو الآخر. فمع مفتتحه وقعت أحداث 11 أيلول، وبدأت حروب الرّجل الأبيض تفتك بالكوب والدّول الطّرفيّة، وانقلبت تنظيمات «مقاتلي الحرّية» على داعميها، واجتاحَ العالم خطاب «الحرب على الإرهاب». في هذه المرحلة تنامت حدّة الخطاب العلماني التنويري وباتَ صوتُ القمني يصلُ إلى أركان قصيّة، فنالهُ ما نالَ الكثيرين من تهديدات بالاغتيال من قبل تنظيمات قاعدية الهوى، وانهال عليه التّكفير، ما دفعه لإعلان اعتزال الكتابة في مقال له نُشِر في «روز اليوسف»، قبلَ أن يعودَ عن قراره ذلك ويستمرّ في رحلة المواجهة.

في العقد الأخير، بدا أنّ عالم الثنائيات اللامرئية (ولو أنّها بالنسبة له شديدة الصلابة) التي أغرمَ بها القمني راحَ يتزعزع. الإسلاميون صعدوا وهبطوا وتشظّوا، وتبيّنَ أنّ قوى أخرى تمتلك صوتاً مختلفاً في وعي حركة التّاريخ والمواجهة، ومنظومات الحُكم بدورها تاكلتْ ولم يعد ظهورها بدور النّاظم التنويري أمراً مُقنعاً لقطاعات واسعة من الشعوب. وبالمقابل الإمبراطورية فعّلت أدوات جديدة في بثّ الهيمنة وتشتيت الانتباه مع بداية عقد الانتفاضات والحروب الأهلية، ولم تقف مُطوّلاً عند الصّلابة الكاريزمية للمثقف المُتمرد وأثرت عليه مجاميع «النّاشطين» الأكثر سيولة والأخفّ حركة. لتأتي آخر مواجهات القمني مع المؤسسة الدينية بُعيد اجتماع المنظّمة «أدهوك» في بروكسل - بلجيكا دُعيَ إليه وأثار كلامُه المُنبتّ زوبعةً كالعادة، بيد أنّها زوبعة في وقتٍ ضائع.

* كاتب سوري

على الغلاف

الضفّة تجدّد الاشتباك: هدم منازل المقاومين ليس نزهة

كما كان متوقّعاً، تحوّلت عملية هدم منزل الأسير محمود جرادات، المتّهم بالمشاركة في عملية «حومش»، إلى معركة بين الشبان الفلسطينيين وقوات العدو الإسرائيلي. امتدّت شراراتها إلى غيْر منطقة من الضفة الغربية المحتلة، التي لا تزال تغلي بالغضب على اغتيال ثلاثة من عناصر «كتائب شهداء الأقصى» في نابلس. وفيما تواصلت عمليات إطلاق النار على حواجز الاحتلال وبؤره الاستيطانية في جنين ونابلس خصوصاً، يستعدّ الفلسطينيون لجولات مواجهة جديدة مع العدو، الذي يعتزم هدم ثلاثة بيوت أخرى عائدة إلى منفّذي هجوم «حومش»

جنين - **الأخبار**

تتسارع الأحداث في الضفة الغربية المحتلة، مُشعلةً مزيداً من فتائل الاشتباك مع العدو، والذي لا تفتأ رقعته تتوسّع شيئاً فشيئاً. وفي آخر حلقات هذا المسلسل، أدّى تفجير منزل الأسير محمود غالب جرادات إلى وقوع اشتباكات مسلّحة واسعة، أسفرت عن ارتقاء شهيد وإصابة عشرات الفلسطينيين، فيما تمدّدت دائرة المواجهات لتشمل إلى حواجز عسكرية إسرائيلية في جنين، ومناطق أخرى في الضفة. وبعد عملية عسكرية استمرّت لساعات، تمكّن جيش العدو من تفجير منزل جرادات (أبو ساجد) في بلدة السيلة الحارثية غرب جنين، بعد اتهام إسرائيلي للأسير بالمشاركة في عملية «حومش» نهاية العام الماضي، والتي أدّت إلى مقتل مستوطن وإصابة أخَوَين آخرَين بجروح.

وكان عشرات الشبّان والمسلّحين رابطوا في محيط المنازل المهدَّدة بالهدم والتفجير في السيلة الحارثية على مدار أيام، لكنّ تحوُّل الأنظار نحو أحداث حيّ الشيخ جراح في القدس المحتلّة، وعدم وجود توقيت معيّن للهدم، يبدو أنهما أرغما الشبّان على خفْض وتيرة وجودهم في المكان، ليبدأ العدو مساء الأحد حملة واسعة انتهت بهدم المنزل. واقتحمت قوات خاصة إسرائيلية، بمركبات مدنية فلسطينية، ابتداءً، البلدة، واعتلى قنّاصة جيش الاحتلال أسطح عدد من البيوت، ثمّ دُفع بأكثر من 80 آلية عسكرية إلى قلب السيلة، وفُرضت عدّة أطواق عسكرية وإغلاقات، شملت مداخل البلدة، والحيّ الذي يقوم فيه منزل جرادات. على أن «جنين الثائرة» سرعان ما امتصّت صدمة الاقتحام المفاجئ؛ وعلى رغم الحصار الإسرائيلي، إلّا أن عشرات الشبان نجحوا في الوصول إلى السيلة عبر طرق فرعية، لتندلع المواجهات بين الشبّان وجيش العدو. وبحسب مصادر فلسطينية، فإن قوات الاحتلال تعرّضت لإطلاق النار سبع مرّات على الأقلّ خلال عملية تفجير المنزل، إضافة إلى استخدام الشبان العبوات المتفجّرة المصنّعة محلياً «أكواع»، والزجّاجات الحارقة والحجارة. وأعلنت وزارة الصحة الفلسطينية، بدورها، استشهاد الفتى محمد أكرم أبو صلاح (17 سنة) من بلدة اليامون المجاورة، حيث ارتقى برصاص جندي إسرائيلي بعد وصوله إلى السيلة للمشاركة في المواجهات الدائرة فيها.

وبعد نحو ثماني ساعات من الكرّ والفرّ، تمكّن جيش العدو من تفجير منزل الأسير «أبو ساجد»، علماً أنه كان أخطر بهدم ثلاثة منازل أخرى تعود إلى منفّذَي عملية «حومش»، وهم الشقيقان الأسيران غيث وعمر جرادات، وخالهما الأسير محمد يوسف جرادات. وقدّمت سلطات الاحتلال لائحة اتهام بحقّ هؤلاء ومعهم محمود، إضافة إلى والدة الشقيقَين؛ إذ اتُّهمت محمود ومحمد بتنفيذ العملية والاشتراك في القتل المباشر للمستوطن، والشقيقَين عمر وغيث بالمشاركة في تنفيذها، واتّهما بالتستّر عليهما. كما ورد في لائحة الاتهام أن المقاومين خطّطوا لتنفيذ الهجوم، فيما أراد اثنان منهم خَطف جثّة المستوطن القتيل وإخفاءها، لكنهما لم ينجحا في ذلك. وتعليقاً على أحداث الأمس، أبدى المراسل العسكري لصحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، يانيف كوبوفيتش، استغرابه الشديد من تنفيذ عملية عسكرية لتفجير المنزل «في ظلّ تحذيرات المؤسّسة الأمنية من التصعيد في الضفة الغربية عقب أحداث الشيخ جراح»، قائلاً:

> **لم تقتصر معركة هدم المنزل على بلدة السيلة نفسها، بل امتدّ الاشتباك إلى مناطق أخرى**

«أموت لأعلم من العبقري الذي قرّر في الأفق، بعدما لم تقتصر معركة السيلة وحتى انتهائها، سَجّلت الضفة الغربية 13 مواجهة، نصفها على الإقلّ خارج محافظة جنين. ولم تُعرف بعد دوافع قصْر العملية على هدْم منزل واحد في السيلة، وبقاء عدّة منازل أخرى تنتظر المصير نفسه، لكن المعطيات تشي بأن التقديرات الإسرائيلية أخطأت عندما قرّر أصحابها هدم أوّل منزل بشكل فردي، إذ من المرجّح أن تشهد عملية أو عمليات الهدم اللاحقة اشتباكات واسعة، وربّما أشدّ من التي شهدتها السيلة الحارثية خلال اليومين الماضيين.

من هو محمود جرادات؟

ولد الأسير محمود جرادات، «أبو ساجد»، عام 1981 في بلدة السيلة الحارثية، التي تُعدّ تاريخياً معقلاً رئيساً لحركة «الجهاد الإسلامي» وجناحها العسكري «سرايا القدس». وبعد معركة مخيم جنين عام 2002، جهّزت السرايا الأسير محمود كاستشهادي بحزام ناسف لتنفيذ عملية ضدّ الاحتلال، لكن مصادر في «الجهاد» تقول، لـ«الأخبار»، إن خللاً ما أصاب الحزام الناسف، ولم ينفجر مع الاستشهادي، فعاد الأخير أدراجه، واعتُقل لنحو خمس سنوات على خلفية محاولته تنفيذ تلك العملية، ثمّ عاد إلى صفوف «سرايا القدس» بعد أسره، وشارك في عدّة اشتباكات مسلحة، ونجا من معركة ارتقى فيها الشهيدان صلاح صوافطة وحسام العيسة، وظلّ مطارداً يبحث عنه «الشاباك» حتى اعتقاله داخل بلدته عام 2007، حيث حُكم بالسجن لعدّة سنوات. لدى الأسير محمود جرادات عائلة من أربعة أبناء، هم: «ساجد، نصر الله، علي، مبارز». وهو عمل في فترة من حياته داخل الأراضي المحتلّة عام 48، ليعود ويفاجئ الجميع بالمشاركة في تنفيذ عملية «حومش» بعد سنوات من الهدوء في حياته.

ويرى مراقبون أن «سرايا القدس» صعّدت أخيراً من عملياتها، وكثّفت نشاطها في شمال الضفة الغربية، لتصل إلى مناطق خارج «الدائرة الساخنة» ولا تتركّز الأحداث فيها، مثل قرية كفر قود التي اعتقل جيش العدو منها المطارَد سائد أبو عبيد، واستولى على قطعة سلاح بحوزته. ولعلّ ما يعزز هذا الاعتقاد، هو حرص أمين عام «الجهاد»، زياد النخالة، على تعزيز العلاقة بين جنين وغزة وبقيّة الأراضي الفلسطينية، وتكرار رسائله إلى جنين ومقاوميها، وأخيراً إلى عائلات منفّذَي عملية «حومش».

كان عشرات الشبّان والمسلّحين رابطوا في محيط المنازل المهدّدة بالهدم (أ ف ب)

تقرير

لقاء سوري ـ عراقي ـ تركي بطلب من أنقرة
بغداد تحرّك «مياه الرافدَين»

ينعقد، قريباً، بناءً على طلب من أنقرة، لقاء سوري - تركي - عراقي في بغداد، للتوافق على آلية واضحة وملزمة لتقاسم مياه نهرَي الفرات ودجلة. ويأتي ذلك بعد سنوات طويلة من التلاعب والمماطلة التركيَّين، واللذين أدّيا، من بين عوامل أخرى، إلى موجات جفاف حادّة أضرّت بنحو 12 مليون سوري وعراقي

علاء حلبي

في أوّل لقاء من نوعه يجمع بين مسؤولين حكوميين سوريين (غير أمنيين) وآخرين أتراك، منذ انقطاع العلاقات بين البلدين قبل أكثر من 10 أعوام، تستعدّ العاصمة العراقية بغداد لاحتضان لقاء ثلاثي (سوري – عراقي – تركي)، للتوافُق على آلية واضحة وملزمة لتقاسم مياه نهرَي الفرات ودجلة، بعد سنوات من التلاعب التركي بكمّيات المياه المرسَلة، على الرغم من وجود اتفاقية سابقة بهذا الخصوص. اللقاء الذي أعلن عنه وزير الموارد المائية العراقي، مهدي رشيد الحمداني، خلال زيارته سوريا أخيراً، حيث أجرى لقاءات عدّة مع مسؤولين في الحكومة من بينهم رئيس الوزراء حسين عرنوس ووزير الخارجية فيصل المقداد، يأتي لإيجاد مخرج لمماطلة أنقرة، التي أصرّت على وجود الطرف السوري في المباحثات. الوزير العراقي، الذي كان أجرى خلال العامين الماضيين جولات مكّوكية بين تركيا وسوريا، قال في تصريحات صحافية، إن دمشق أبلغته قبولها الجلوس على طاولة المفاوضات مع الجانب التركي، أيّاً كان التمثيل الذي يتطلّبه هذا الحضور، مرجّحاً أن تشارك الوفود «على المستوى الوزاري».

وتأتي المساعي العراقي هذه، بعد أعوام عدّة من التلاعب التركي بكمّيات المياه المرسَلة إلى سوريا، الأمر الذي أدّى إلى نقص المياه المارّة إلى العراق أيضاً، ما تسبّب جفاف كبيرة، قدّرت منظّمات دولية عدّة أنها أضرّت بنحو 12 مليون شخص، بالإضافة إلى الأضرار الكبيرة في القطاع الزراعي، والثروة الحيوانية، وحتى التوزّع الديموغرافي، بسبب حركات النزوح التي تسبّبت بها أزمة الجفاف. وتُعتبر قضية نهرَي الفرات ودجلة إحدى القضايا التي تستثمرها أنقرة بين وقت وآخر، كورقة ضغط سياسية، بسبب عدم اعترافها بأن هذين النهرين دوليّان، واعتبارها إيّاهما «نهرين عابرين للحدود»، في محاولة للالتفاف على القوانين الدولية التي تنظّم عملية تقاسم الموارد المائية. وتحتكر تركيا أكبر قدر ممكن من مياه النهر، عبر إقامة سدود ومشاريع مائية أدّت بمجملها إلى أزمات جفاف متتالية في كلّ من سوريا، وبصورة أقسى العراق، خصوصاً أن التلاعب التركي تزامن مع تغيّرات مناخية وارتفاع متتال في درجات الحرارة، الأمر الذي ضاعف من آثار هذا التلاعب، وأدّى إلى انخفاض كبير، ضمن فترات زمنية متواترة، في منسوب نهرَي دجلة والفرات، وصل معدّله الصيف الماضي إلى نحو 5 أمتار.

ومرّت قضية مياه النهرين بمنعرجات عدّة، قبل أن تتوصّل سوريا إلى اتفاقية مع الجانب التركي عام 1987، تقضي بأن تسمح تركيا بمرور ما لا يقلّ عن 500 متر مكعب في الثانية، على أن تمرّر سوريا ما لا يقلّ عن 58% من هذه الكمية إلى العراق، بموجب اتفاق لاحق تمّ توقيعه، وهو ما جرى العمل به فعلياً، وسط بعض التجاوزات الطفيفة التركية لأسباب تتعلّق بنقص مياه النهر صيفاً، حتى عام 2011. لكن عندما اندلعت الأزمة السورية، وانقطعت العلاقات بين دمشق وأنقرة، بدأت تركيا التلاعب بشكل كبير بكمّيات المياه، عن طريق خفض الكمّيات المرسَلة صيفاً إلى مستويات منخفضة جدّاً، وزيادة الكمّيات المرسَلة بشكل فجائي شتاءً، الأمر الذي شكّل تهديداً كبيراً على مجرى النهر والمنشآت المائية المُقامة عليه.

وخلال العامين الماضيين، كثّفت كلٌّ من بغداد ودمشق اتّصالاتهما التي تكلّلت باتفاقية مشتركة بين البلدَين لـ«توحيد المواقف» والتعاون المشترك في جميع التفاصيل المتعلّقة بمياه النهرين، اللذين أقامت عليهما تركيا سلسلة من السدود من دون الرجوع إلى سوريا والعراق، لتتولّى بغداد مسؤولية التواصل مع الجانب التركي. وفي هذا السياق، ذكرت مصادر عراقية أن أنقرة حاولت خلال المباحثات الالتفاف على مسألة التوصّل إلى اتفاق واضح، عن طريق التعذّر بعدم وجود ممثّل عن سوريا في هذه المفاوضات، الأمر الذي يفسّر زيارة الوزير العراقي لدمشق، وعقده لقاء مع وزير الخارجية السوري، الذي أبلغه قبول بلاده المشاركة، ما يعطي، وفق الوزير العراقي، دفعة قوية للمفاوضات. وفي وقت لم يحدَّد فيه بعد موعد اللقاء الثلاثي، يستعدّ العراق لإطلاق النسخة الثانية من «مؤتمر بغداد للمياه» في الخامس والسادس من شهر آذار المقبل، والذي ستشارك فيه سوريا بعد تلقّيها دعوة رسمية.

ويتزامن الانفتاح التركي على إيجاد صيغة توافقية مع العراق وسوريا، مع بروز توجّهات أنقرة الجديدة لاستيراد الغاز الطبيعي من العراق، والتي يبدو أنها دفعت الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، إلى التحرّك بشكل جدّي لحلحلة الملفّ، عن طريق تعيين ممثّل خاص عنه في المفاوضات. ونقلت وسائل إعلام تركية عن إردوغان تأكيده طلب استيراد الغاز الطبيعي من رئيس «إقليم كردستان»، نيجيرفان بارزاني، الذي أبلغه أنه سيفعل ما بوسعه وسيبحث الموضوع مع الحكومة المركزية في بغداد.

بعد العام 2011، بدأت تركيا التلاعب بشكل كبير في كميات المياه المرسلة على الرغم من وجود اتفاقية سابقة (الأناضول)

> **تُعتبر قضية نهرَي دجلة والفرات إحدى القضايا التي تستثمرها أنقرة بين وقت وآخر كورقة ضغط سياسية**

مقالة تحليلية

اللّحظة الأوكرانيّة: ولادة عالم جديد

لندن - سعيد محمّد

يتلقّى عدد كبير من البشر معلوماتهم حول الأحداث العالمية من مصادر إعلامية تدور في الفلك الأميركي، ولذلك قد لا يَسهل فهم القوى المعقّدة والمتناقضة التي تؤجّج الأزمة في أوكرانيا. ففي حين يتصاعد تهويل الحكومات الغربية وماكيناتها الدعائية بشأن اجتياح روسي وشيك للجمهورية السوفياتية السابقة، تقول الصحف البريطانية إنه سيكون فاتحة غزو لكلّ أوروبا، على نسق غزو هتلر لبولندا عام 1939، تبدو موسكو مرتاحة استراتيجيّاً، بينما الحكومة الأوكرانية نفسها مشغولةٌ بالحثّ على الهدوء، ودعوة القوى الغربية إلى التوقّف عن نشر الذعر. ومن الجليّ أن المواطنين الأوكرانيين غير معنيّين في غالبيتهم – وفق استطلاعات حديثة للرأي – بأحاديث «الحرب المقبلة» التي تروّج لها واشنطن، ويفضّلون بدلاً من ذلك تصريف قلقهم في اتجاهات أكثر واقعيّة، كالتضخّم وارتفاع الأسعار والبطالة وفساد النخبة السياسية.

والواقع أن الحديث المكثّف والمنسّق عن غزو روسي، ليس سوى استجابة أميركية بائسة بأدوات البروباغندا التقليدية للتغطية على لحظة تحوُّل نوعي في موازين القوى الدولية، وولادة رمزية لنظام عالمي جديد على أنقاض نظام هيمنة القطب الأميركي الوحيد، الذي كان قد وُلد لحظة تفكّك الاتحاد السوفياتي، في عام 1991 واستمرّ لثلاثة عقود. وتعود جذور الأزمة الحالية بشأن أوكرانيا، إلى لحظة الانتصار الغربي السافر تلك. فقد أصابت نخبةُ واشنطن، من وقتها، نشوةُ الظفر، وتسرّب إلى عقولها صلف القوّة، كما استقصدت في عدّة منعطفات تذكير الدولة الروسيّة الجديدة بأنها لن تؤخذ على محمل الجدّ، وأن لا مقعد لها في لعبة السياسة الدولية. بمعنى آخر، ستُرسم حدود العالم القلقة من قِبَل الولايات المتحدة حصراً، وفقاً لشروطها الخاصة وتناسُباً مع معالم قوّتها ومصالح شركاتها، فيما يتولّى الأتباع في الاتحاد الأوروبي والخليج، دعم إرساء هذه الحدود من دون طرح أسئلة.

القيادة الروسيّة الجديدة التي كانت تواجه اضطرابات ما بعد صدمة سقوط الاتحاد السوفياتي، وجدت نفسها في موقف ضعف مرحليّ بالفعل، لكنها لم تتوقّف عن الخشية من إمكان دمج جيران روسيا المباشرين في الحظيرة الغربية، عبر منحهم العضويّة في «حلف شمال الأطلسي»، وبالتالي تهديد الأمن الإقليمي لموسكو في محيطها الحيوي. وقد تعاظمت هذه المخاوف عندما قرّرت إدارة جورج بوش الابن، في عام 2008، تشجيع جورجيا وأوكرانيا على التطلّع إلى عضوية «الناتو». ووصلت التوتّرات إلى ذروتها في عام 2014، حيث شهدت كييف ما وُصفت بـ«الثورة الملوّنة» بدعم أميركي، وقرّرت روسيا، التي شعرت بالقلق إزاء تحوُّل أوكرانيا إلى دولة موالية للغرب، إعادة ضمّ شبه جزيرة القرم لأهميّتها الاستراتيجية على البحر الأسود، إثر تجاهُل الأميركيّين كلّ هواجس الأمن الروسي. ومنذ عام 2014، ولمواجهة العُقوبات التي فُرضها الغرب بعد استعادة القرم، سعت روسيا إلى تقوية مَوقفها الداخلي عبر تعزيز اقتصادها المحلّي، وتعظيم قواها العسكريّة والخارجيّة، من خلال إقامة شراكة متعددة المستويات مع الصين. ويبدو أن الكرملين استشعر، الآن، بأن ميزان القوى العالمي قد أصبح كافياً للوقوف في وجه محاولات ضمّ أوكرانيا إلى «الناتو». ويهدف نشر القوّات الروسية، على نطاق واسع على الحدود الأوكرانية، إلى إجبار الولايات المتحدة على الاعتراف، أخيراً، بالمصالح الأمنية لروسيا وإعادة صياغة الأمن في أوروبا - وخصوصاً في شرقها - مع أخذ المصالح الروسيّة في الاعتبار، وبالتالي قلب صفحة النظام الذي كانت فيه إدارة الولايات المتحدة تتولّى ذلك وحدها. والرسالة واضحة: إذا لم تتمكّن موسكو من تحقيق غايات أمنها القومي بالوسائل الدبلوماسية، فهي ستضطرّ إلى توظيف أساليب أخرى، بما فيها العمل العسكري المباشر.

وعلى الأرجح، فإن موسكو ليست في وارد التراجع، الآن، عن موقفها الصلب، لإدراكها بأن الولايات المتحدة مهما هوّلت وحرّكت جنودها عبر البرّ الأوروبيّ نحو الشرق، إلّا أنها لن تخوض حرباً مع قوّة نووية من أجل أوكرانيا. وهذا الأمر كان قد عبّر عنه باراك أوباما، في عام 2016، ولا شكّ في أن إدارة بايدن لديها الموقف ذاته، ولكنها ترفض الإقرار بالتحوّل في ميزان القوى، وتستمرّ في رفع التوقّعات الأوكرانية بشأن عضوية «حلف شمال الأطلسي»، وإنكار الهواجس الأمنيّة الروسيّة. ولعلّ جزءاً كبيراً من سياسة الإنكار الأميركية هذه، ناتج من سياسات النُّخب الغربيّة، التي عملت طوال سنوات وعبر حملات دعائية موجّهة، على تصوير روسيا كدولة مارقة تحاول من دون هوادة إفساد العملية الديموقراطية الأميركيّة، أو التدخّل (المزعوم) في استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وذلك بالطبع لأغراض سياسيّة داخليّة محض، ليست لها أيّ علاقة بالواقع الجيوسياسي. ويحاول بوريس جونسون وإيمانويل ماكرون - وكلاهما يواجهان تحدّيات داخلية عديدة -، اليوم، ركوب الموجة الأميركية، والمشاركة في لعبة شدّ الحبال مع موسكو، فيما بدا أولاف شولز، المستشار الألماني الجديد، أكثر تحرّراً من الضغوط، باتّخاذه موقفاً حيادياً لافتاً تجنّب من خلاله استفزاز الجانب الروسي، مصدر إمدادات الطاقة الرئيس لبلاده.

أمّا التالي: فإن المطالب التي طرحتها روسيا على الولايات المتحدة، على مدى الشهر الماضي، مرفقة بحشد عسكري ضخم لأرفع تشكيلات الجيش الروسي، تشكّل في مجموعها أوراقاً تفاوضية قويّة بشأن منع انضمام أوكرانيا إلى «حلف شمال الأطلسي». فيما يبدو رفض القوى الغربيّة لها غير مستند إلى أيّ أدوات قوّة فاعلة، سوى إغراق أوكرانيا بمزيد من الأسلحة المتطوّرة، التي لن تكون قادرة على تغيير المعادلات القائمة، واستفزاز المناطق شبه المستقلّة في شرقيّ أوكرانيا التي تقطنها غالبية من أصل روسي. إلّا أن مواصلة الأميركيين سلوكهم هذا، ستكون مبرّراً لروسيا للاستمرار في تعليق الأمور في أوكرانيا، بينما تحاول استغلال نقاط الضعف الأميركي، عبر الخطوط الحرجة في الشرق الأوسط، أو في أميركا اللاتينيّة ووسط آسيا، وفوق ذلك كلّه تعزيز التحالف بينها وبين الصين، والذي يُفقد الغرب القدرة على فرض عقوبات ذات قيمة على موسكو، وهو تحالف دُفع إليه الطرفان دفعاً، بسبب قصر نظر نخبة واشنطن التي فتحت عداوات مع الجانبين، في وقت واحد، وجعلت من تقاربهما ضرورة لكلّ منهما، على رغم التنافر التاريخي بينهما في مراحل سابقة. والصين، اليوم، هي بالفعل أكبر شريك تجاري لروسيا، وقد أنشأتا معاً نظاماً دولياً بديلاً للمدفوعات يحميهما من المحاولات الغربية لمنع وصول أيّ منهما إلى النظام المصرفي العالمي الذي تديره واشنطن.

العراق

ماهو الخطّ الفاصل بين المصالح الحيوية لإيران في العراق، وبين التدخّل في البلد الجار؟ هذا السؤال يختصر كلّ المشكلة، لكنّ الجواب عليه يأتي بالتأكيد من داخل العراق، لا من إيران. فمنذ الثورة الإيرانية، استُخدم العراق ساحة لضربها في سنتها الأولى، من خلال الحرب التي شنّها صدام حسين عليها، بدعم من الولايات المتحدة وبتمويل وتسليح من دول الخليج، أي الأطراف نفسها التي تسعى اليوم، مرّة أخرى إلى تحويل البلد إلى ساحة لاستهداف إيران. العودة إلى هذه السيرة تفيد في فهم المقاربة الإيرانية الحالية لِما يحصل هناك

الصدر يرفع السقف وإيران تستقصي ضمانات

آخِر «الحوار العَويص»... تسوية؟

حسين إبراهيم

قد يبدو مكوث قائد «قوة القدس» في الحرس الثوري الإيراني، الجنرال إسماعيل قاآني، أياماً طويلة في العراق، ليجتمع بزعيم «التيار الصدري»، مقتدى الصدر، الذي رفض في البداية لقاءه، إهانة للجنرال الإيراني وما يمثّل، خاصة إذا علمنا أنه أرجأ زيارة ملحّة إلى دمشق، ليتسنّى له البقاء في العراق، لكن ما هو قيد النقاش مع الصدر يستأهل تجاوز هذه الشكلية، ولا سيما بالنظر إلى شخصية مقتدى المتقلّبة، في الآونة الأخيرة. فالنقاش يتجاوز مشاركة «الإطار التنسيقي» في الحكومة، أو هذا الفصيل أو ذاك من فصائله، ليتناول ما يمكن اعتباره «خطوطاً حمراء» تتعلّق بالمصالح الحيوية المشروعة لإيران في البلد الجار، من حيث الحاجة إلى منع استخدامه ضدّها.

أعاد الصدر، خلال اللقاء، تأكيد موقفه الذي يتمسّك به، قائلاً لضيفه: «إمّا أحكم وإمّا أعارض»، وهو ما لا يخرج من سياق رفع السقف الذي يعتمده مقتدى منذ فوزه في الانتخابات الأخيرة، بـ73 مقعداً من أصل 329 مقعداً في مجلس النواب، وهي حصّة لا تتيح له حُكم العراق كلّه، كما يريد. لكنّ قاآني لم يذهب إلى مقرّ الصدر في الحنّانة لإقناعه بإشراك «الإطار التنسيقي» في الحكومة، وإنّما ليبلغه برؤية إيران لما يحدث في العراق، فالإنجازات التي تحقّقت منذ سقوط نظام صدام في عام 2003 وحتى الآن، مع تراجُع الحضور الأميركي وبروز دعوات أميركية إلى سحب كامل الجنود من البلد أسوة بما حدث في أفغانستان، كلّفت دماً، وليس من المنطقي القبول بالمساس بها، فيما لدى مقتدى مطالب تمسّ بوضوح بتلك الإنجازات، من مثل نزع سلاح المقاومة وإعادة هيكلة «الحشد الشعبي». هذا المطلب، الذي يشبه الدعوة إلى نزع سلاح «حزب الله» في لبنان إذا تغيّرت الغالبية في مجلس النواب بزيادة نائب لفريق أو آخر، يعني عملياً تفكيك حلقة من حلقات محور المقاومة، وقطع الطريق بين إيران والمقاومة في لبنان وفلسطين، وأيضاً مع سوريا. ومن هنا، يدأب مَن هم حول مقتدى، وفق المعلومات، على تذكيره بمخاطر بعض مطالبه، فيجيب بأنه إنّما يرفع السقف للحصول على تنازلات إيرانية، ما يعني أنه سيكون مستعدّاً للتوصّل إلى تسوية.

أمّا ما يقوله من أنه فاز في الانتخابات ومن حقّه أن يشكّل ائتلافاً حاكماً، فهو محقّ فيه. وقد قيل لـ «الحشد» والفصائل مراراً، منذ الانتخابات، إنكم أنتم من أوصلتم أنفسكم إلى هذا الوضع من خلال الخلافات في ما بينكم. ولكنّ الحكومة شيء، والمساس بالمصالح الحيوية لإيران شيء مختلف تماماً. فلم يسقط الحاج قاسم سليماني شهيداً في العراق، حتى يتمّ تسليم البلد لِمَن يريدون أخذه في اتجاه مختلف. إلّا أن الإيرانيين يتميّزون بالنفس الطويل، ودائماً ما يعودون إلى التاريخ الشيعي في تجنّب الصدامات والفتن في التعامل مع حالات التمرّد. والاقتتال الشيعي ليس خياراً وارداً بالنسبة إليهم. ولذا، ما زال الحوار مع مقتدى ممكناً، خاصة أن طهران ليست حاسمة بأنه يريد الذهاب في الاتجاه الآخر. ولذا أيضاً، يمكن أن تتحمّل طهران ما أظهره الرجل من تقلّبات في رفضه لقاء الجنرال قاآني في البداية، خاصة أن تجارب التعامل معه منذ أيام سليماني، تشير إلى أنه يستجيب، إذا وجد أن الخيارات الأخرى أكثر كلفة، كما تشير إلى ذلك تبدّلات مواقفه خلال الأشهر القليلة الماضية، حيث كان يعود إلى التفاوض في كلّ مرّة يشعر فيها بأن الأمور تكاد تخرج عن السيطرة، وآخر مثال على ما تقدّم أحداث ميسان.

ما يريده مقتدى، باختصار، هو أن يكون «السيد القائد» في العراق، وأن يتعامل بندّية مع الجانب الإيراني، وحينها، كما يقول، يمكن أن تقام أفضل العلاقات بين البلدين، لكن طموحه هذا يصطدم بمعوّقات عراقية، وليس إيرانية. فهو يفترض أن يتقدّم مقتدى إلى موقع المرجعية في العراق، الأمر الذي يَظهر أنه غير ممكن في

> **تجارب التعامل مع مقتدى تشير إلى أنه يستجيب، إذا وجد أن الخيارات الأخرى أكثر كلفة**

ظلّ وجود مرجعية السيد علي السيستاني، وفق ما أثبتته مجدّداً الحملة التي تعرّض لها الصدر بعد كلام القيادي في تيّاره، حازم الأعرجي، عن المرجعية، وعدم اتّخاذ الأوّل تدبيراً بحقّه سوى الطلب منه الاعتذار عن ما اعتُبر محاولة لتجاوز المرجعية في حياة السيستاني. الصدر، وعلى رغم كونه رمزاً لا ينازعه أحد داخل تياره، أو في أوساطه الشعبية، قد يواجه مشكلة مع جمهوره أيضاً، إذا لجأ إلى خيارات غير منسجمة مع الوجدان الجماعي لأنصاره، الأمر الذي قد ينجم عنه بروز ضغوط عليه من داخل التيّار، خاصة أن «عصائب أهل الحقّ» التي تمثّل حالياً منافساً أساسياً له، خارجة من رحم «الصدريين»، ما اضطرّه في حالة ميسان، إلى دعوة «الإخوة في التيار والعصائب إلى التحلي بالهدوء... وليجمعهم محمد الصدر إن لم يكن مقتدى». فمعظم احتكاكات «التيار الصدري» تكون مع «العصائب»، وليس مثلاً مع «كتائب حزب الله»، لأن الكتائب متخصّصة في مقارعة الأميركيين على أرض العراق، وفي التعامل مع دول الجوار والإقليم، على رغم وحدة الموقف بين قوى المقاومة. ومع ذلك، يمثّل ما حدث قبل أيام، حين نفّذت «الكتائب» حملة تطهير امتدّت من الحدود التركية إلى القائم على الحدود السورية، رسالة إلى الداخل والخارج. ويبقى أحد أهم المعوقات أمام طموح الصدر إلى تشكيل حكومة غالبية، هو خوف الأكراد من تفرّده بالحكم، حتى إذا كان «الحزب الديموقراطي الكردستاني» قد أظهر استعداداً لمثل هذه المشاركة، إذا كانت تصبّ في خانة إحكام سيطرته على «إقليم كردستان»، علماً أن ثمّة تخوّفاً كردياً أيضاً من توحّد السنة الحاصل حالياً تحت قيادة محمد الحلبوسي برعاية إقليمية، تركية إماراتية تحديداً، وهؤلاء يُفترض أن يكونوا الطرف الثالث في أيّ حكومة غالبية مع الصدر و«الديموقراطي الكردستاني».

ما تقدّم يؤكد صعوبة وصول الصدر إلى هدفه في حُكم العراق المتنوّع والمعقّد التركيبة، إلّا إذا كان يقبل بخطّة جو بايدن لتقسيم العراق إلى ثلاثة كانتونات للشيعة والسنّة والأكراد. وحتى في هذه الحالة، ليس ميسوراً له حُكم الكانتون الشيعي وحده. غير ذلك، تعني حكومة الغالبية، استبدال فسادٍ يتهم القوى السياسية الشيعية الأخرى به، بفساد مسعود برزاني والحلبوسي، وقبل كلّ شيء بالفساد المستشري داخل تيّاره المتغلغل في الدولة العراقية منذ أيام صدام وحتى اليوم.

مقتدى يريد أن يكون «السيد القائد» في العراق (الأناضول)

تركيا

جبهة سُداسية «استثنائية» بوجه إردوغان: العين على كلمة الحزب الكردي

من التظاهرات ضدّ ارتفاع أسعار الطاقة في اسطنبول (أ ف ب)

خطا زعماء ستّة أحزاب تركية معارضة خطوتهم الأولى على طريق تشكيل جبهة موحّدة تستهدف إسقاط رجب طيب إردوغان. وإذ يُعدّ اجتماع هذه الأحزاب، المتفاوتة القوّة والمتعدّدة الاتجاهات الفكرية والسياسية، استثنائياً وتاريخياً وتطوّراً غير مبشّر بالنسبة إلى إردوغان وحزبه وتحالفه الانتخابي، إلّا أنه لا يزال يواجه إشكاليتين رئيستين، أولاهما هوية المرشّح المشترك الذي ستُتفق عليه أطرافه، وثانيتهما موقفه من الحزب الكردي الذي لا تقلّ نسبة أصواته عن 10٪. وتُعدّ بالتالي مرجّحة في أيّ انتخابات

محمد نور الدين

عُقد، نهار السبت الماضي، اجتماعٌ غير مسبوق في تاريخ تركيا الحديث، ضمّ زعماء ستّة أحزاب معاً، لتشكيل جبهة تضع نصب عينها الإطاحة بالرئيس الحالي، رجب طيب إردوغان، وحزبه «العدالة والتنمية»، وشريكه حزب «الحركة القومية»، برئاسة دولت باهتشلي. وضمّ اللقاء المذكور كلّاً من: كمال كيليتشدار أوغلو (زعيم حزب «الشعب الجمهوري»)، مرال آقشينير (زعيمة «الحزب الجيد»)، علي باباجان (زعيم حزب «الديموقراطية والتقدّم»)، أحمد داود أوغلو (زعيم حزب «المستقبل»)، تيميل قره ملا أوغلو (زعيم حزب «السعادة»)، وغولتكين أويصال (زعيم «الحزب الديموقراطي»). وعُقد الاجتماع الاستثنائي، الذي وُصف بـ«التاريخي»، في قاعة أخلاطليبل في أنقرة، حيث أستمرّ لمدّة خمس ساعات ونيف. ومن خلال تغريدات الزعماء المشاركين، يتبيّن أن الداعي إلى اللقاء وعرّابه، هو كمال كيليتشدار أوغلو.

وتُعدّ الأحزاب الستّة المشاركة متفاوتة القوة، بينما يُعتبر أكبرها حزب «الشعب الجمهوري»، الذي يحظى بتأييد حوالى 26% من الناخبين، يليه «الحزب الجيد» القومي، بنسبة 13-15%. أمّا حزب «الديموقراطية والتقدّم»، فلا تتجاوز نسبة أصواته، وفق استطلاعات الرأي، الأربعة أو الخمسة في المئة، وحزب «المستقبل» الثلاثة في المئة، وحزب «السعادة» الاثنين في المئة، في حين تقلّ نسبة «الحزب الديموقراطي» عن واحد في المئة. ويعني ذلك أن التحالف الجديد، الذي لم يتّخذ بعد اسماً له، يضمّ حزبَين كبيرين، وكتلة ثالثة من أربعة أحزاب صغيرة. كما أنه يتميّز بتنوّع اتجاهاته الفكرية والسياسية ما بين ثلاثة تيارات: علماني (حزب «الشعب» الجمهوري)، وقومي («الحزب الجيد»)، وإسلامي (الأحزاب الأربعة الأخرى). ولربّما تكون هذه «الخلطة» الأولى من نوعها على مدى عقود، لكنّ هذا التنوّع يُكسبها، من دون شك، قوة إضافية قد تكون قادرة على استقطاب شرائح جديدة من المجتمع، كانت تميل سابقاً إلى التصويت لحزب «العدالة والتنمية»، بزعامة إردوغان. كذلك، تمتاز بعض أحزاب التحالف الوليد، بأنها برئاسة شخصيات كان لها دور مركزي ومؤثّر في مسيرة «العدالة والتنمية» وسياساته، مثل علي باباجان وأحمد داود أوغلو، فضلاً عن أنها تضمّ الخطّ الفكري الذي تركه زعيم «الحركة الإسلامية»، الراحل نجم الدين أربكان، الذي رضّخ للضغوط واستقال بعد أربعة أشهر. كما أن اختيار التاريخ المذكور يُعدّ إشارة إلى رفض السلوك غير الديموقراطي من قِبَل العسكر ضدّ رئيس حكومة منتخَب، وبالتالي التأكيد أن طريق الديموقراطية الفعلي في تركيا، يمرّ عبر إلغاء النظام الرئاسي الذي استحدثه إردوغان، والعودة بالبلاد إلى نظام جديد أساسه البرلمان، علماً أن السلطة الحاكمة اتّهمت «لقاء الستة» بأنه، بتحديد تاريخ 28 شباط، بحثّ إلى عهد الانقلابات العسكرية وإعادة تركيا إلى الوراء.

وفي انتظار اليوم الموعود، خرج الاجتماع ببيان اعتبر أنّ «السبب الأهم للأزمات التي تمرّ بها تركيا، اليوم، هو بلا أدنى شكّ الإدارة التي لا تعترف بقاعدة، وتدير البلاد بمزاجية تحت اسم نظام الحكومة الرئاسية». وركّز النقاش، وفق البيان، على إقامة نظام برلماني قوي، ووضع خريطة طريق لكيفية تشكيل الحكومة، في حال فازت المعارضة، ما يعني إدارتها البلاد وفقاً للدستور الحالي، والتوحُّد خلف معايير محدّدة لملاحقة المتّهمين بالفساد من أركان السلطة الحالية، فضلاً عن جعل المشورة والمصالحة أساس «النظام البرلماني القوي»، وليس الاستقطاب، والتركيز على «إقامة تركيا ديموقراطية تلتزم بمعايير الاتحاد الأوروبي».

ومع أن مجموع ما يمكن أن تمثّله أصوات التحالف الجديد يقارب الخمسين في المئة، إلا أن هذه النسبة لا تبدو مطمئِنة تماماً، في مقابل «تحالف الجمهور»، الذي يمثّله الثنائي إردوغان - باهتشلي، والذي تُقارب أصواته الأربعين في المئة. وفي هذا الإطار، ثمّة إشكاليتان رئيستان: الأولى، أن المجتمعين لم يبحثوا، منذ الآن، في اسم المرشّح المشترك بينهم لمواجهة إردوغان، والأهمّ بالنسبة إليهم هو المعايير والثوابت، وحين الاتفاق عليها، يمكن حسم المرشّح الذي لن يكون شخصية هامشية. أمّا النقطة الثانية، فتتمثّل في السؤال التالي: أين يقف المجتمعون من حزب «الشعوب الديموقراطي» الكردي، والذي تقارب أصواته العشرة في المئة، وربّما أكثر؟ إذ أبدى الرئيس المشارك للحزب، مدحت سنجار، ردّ فعل سلبيّاً على اللقاء، متسائلاً: «كيف يمكن بناء تركيا جديدة من دون حزبنا». وقال إن «مَن يعادي حزبنا لا يختلف بشيء عن الحزبين الحاكمَين». وبيّنما اعتبر أن على المجتمعين أن يجيبوا على ذلك، فقد شدّد على أن أيّ قوة في تركيا ليس من حقّها أن تعتبر نفسها قوّة معارضة، إذا كانت تقارب بعدائية حزب «الشعوب الديموقراطي». ورأت الرئيسة الثانية المشاركة للحزب، برفين بولدان، بدورها، أن «الذين استبعدونا عن اللقاء وأنكرونا، يعرفون جيّداً أنه سياتي يوم، نحن الذين لن نعترف بهم فيه». وقالت إنه «باستثناء حزب واحد، فإن مجموع كلّ أصوات الأحزاب المجتمعة لا تصل إلى نصف مجموع أصواتنا». وأضافت:

> **ركّز النقاش على إقامة نظام برلماني قوي ووضع خريطة طريق لكيفية تشكيل الحكومة**

«لسنا لقمة سائغة. وكما قال صلاح الدين ديميرطاش (رئيس الحزب السابق المسجون)، نحن حمّص من حديد، إذا وضعتموه في فمكم تتكسّر أسنانكم». والظاهر أن «الشعوب الديموقراطي» يميل إلى تشكيل تحالف ثالث مع أحزاب يسارية، ليصبح المشهد السياسي أمام ثلاثة تحالفات: «الجمهور» التابع للسلطة، و«لقاء الستة» المعارض، وتحالف الأكراد واليساريين. على أن موقف الحزب الكردي لا يعكس عدائية كاملة للأحزاب الستّة، والعكس بالعكس، ما يعني إمكانية التقائهما؛ إذ أشار كمال كيليتشدار أوغلو إلى أن اللقاء لا يتجاهل الحزب الكردي، وهناك لقاءات آتية، فيما أبقى مدحت سنجار الباب مفتوحاً أمام مرشّح مشترك متجاوب مع المطالب الكردية. ولعلّ تأجيل المجتمعين البحث في المرشح المشترك، يستهدف إدامة الفرصة قائمة للتفاهم مع الحزب الكردي حول مطالبه، وبالتالي طرح مرشّح مشترك بين الطرفين، يضمن لنفسه ما لا يقلّ عن ستين في المئة من الأصوات، علماً أن المطلوب للفوز هو خمسون في المئة وفاصلة فقط.

في هذا الوقت، قوبل «لقاء الستة» بحملةٍ من نوّاب «العدالة والتنمية» ووسائل إعلامه، إذ قال رئيس كتلة الحزب في البرلمان، بولنت طوران، إن المعارضة رفعت شعار خلع إردوغان مهما كانت التداعيات، ولسان حالها «ليس المهم خلافاتنا، بل إسقاط إردوغان»، مستدركاً بأن «الأمّة هي الحَكم الأفضل». ومن جهته، اعتبر وزير الداخلية، سليمان صويلو، أنه «لو اجتمع هؤلاء حول عشر طاولات مستديرة، فإن الأمّة لن تدع لهم مكاناً بينها»، فيما شبّهت وسائل إعلام الحزب اللقاء بأنه «لقاء الفرسان الستة».

تونس

سعيد يختزل الدولة: أنا أحكم بينكم

فعل قيس سعيد، أخيراً، ما كان توعّد به مراراً من الانقضاض على «المجلس الأعلى للقضاء»، في أحدث تجلٍّ من تجلّيات التغوّل الجاري حالياً ضدّ المؤسّسات كافة بذريعة «تطهيرها وإصلاحها». وعلى رغم محاولة سعيد، في مرسوم تشكيل مجلس مؤقّت بديل للقضاء، تسكيت المخاوف الداخلية من هذا التغوّل، والردّ على المطالبات الخارجية بإعادة المسار الديموقراطي، إلّا أن خطوته تلك بدا واضحاً اندراجها في سياق متصاعد من التفرّد المطعّم بالشعبوية، والذي يستفيد من تآكل عميق في مؤسّسات الدولة، أورثه إيّاه حُكم «النهضة» وحلفائها

يواصل سعيد تحويل الديموقراطية إلى ديكتاتورية مغلّفة بخطاب التعفّف عن مغانم السلطة (أ ف ب)

تونس - **الأخبار**

بعدما جدّد، مساء الخميس الماضي، عزمه على حلّ المجلس الأعلى للقضاء، متجاهلاً إضراب القضاة صبيحة اليوم نفسه، وانتفاضة المجلس دفاعاً عن وجوده وصلاحياته، نفّذ الرئيس التونسي، قيس سعيد، وعيده، بإصداره، مُنتصف ليل الأحد، مرسوماً رئاسياً يقضي بحلّ «الأعلى للقضاء»، وتعيين مجلس جديد مؤقّت مكانه، في ما بدا إعلاناً متسرّعاً ومتنازعاً بين الرغبة في إسكات الأصوات المطالبة باحترام المعايير الديموقراطية، وبين رغبة أخرى جليّة في النصّ الجديد في جعل الرئيس جوهر العملية القضائية، بنقل صلاحيات المجلس إلى شخصه حصراً. ويتمظهر هذا التنازع، مثلاً، في عدم السماح بنقل القاضي من المحكمة التي يباشر فيها عمله من دون موافقة مكتوبة، والسماح له بعد التظلّم لدى المجلس الجديد المؤقّت من نقله تعسّفياً، بالتظلّم أيضاً لدى رئيس الجمهورية، وهو ما يتوافق مع النصّ الدستوري والمعايير الدولية. في المقابل، يخاطب المرسوم العوام عبر منع القضاة من الإضراب وسحب هذا الحق النقابي منهم، ولا سيّما بعد ما عاناه التونسيّون السنة الماضية من إضراب تجاوز الشهرين، ظلّت فيه الملفات معلّقة، والمولودون في السجن ينتظرون استئناف العمل حتى يُبتّ بشأن إطلاق سراحهم. وأمّا الأطراف الخارجية، فيتوجّه إليها الإعلان بالنصّ على أنّ الرئيس لا يعيّن من أعضاء المجلس إلّا ثلاثة، هم قضاة متقاعدون لم يعُد لهم تأثير مباشر في سير القضايا، بما يبعد عنه تهمة اختيار المقرّبين منه لإخضاع السلك لسلطته.

على أنّ كلّ ما سبق لا ينفي عن المرسوم الرئاسي تعسّفه على استقلالية القضاء، ودوسه على أهمّ ركن فيها، وتجاوزه دور السلطة التنفيذية في الرقابة، إلى التدخّل السافر والتحكيم غير المضبوط بأيّ ضمانات تحمي القضاة. فهو وإن يقرّ باستقالة المجلس الجديد وظيفياً وماليّاً وإدارياً، يُبقي لرئيس البلاد سلطات مختلفة تتيح له تدخلاً واسعاً في شؤونه، من بينها أنه يمكنه الاعتراض على ترشّح القضاة لعضوية المجلس، ومنها أيضاً تنصيب نفسه خصماً وحَكماً، بحيث يعترض على نقل قضاة أو ترقية أو غيرهما، ويقضي بقبول اعتراضه من عدمه. وتُضاف إلى ذلك أكثر الصلاحيات خطورة، وهي صلاحية إعفاء القضاة من مهامهم في حال تراءى له فسادهم أو محسوبيّتهم، ما يعني أنه يضع نفسه مرة أخرى خصماً وحَكماً. هكذا، يواصل سعيد تحويل الديموقراطية الوهنة في البلاد، إلى ديكتاتورية مغلّفة بخطاب التعفّف عن مغانم السلطة وقبولها إكراهاً وتكليفاً لا تشريفاً، وهو ما تستسيغه المخيّلة التونسية المتصالحة مع نموذج «المستبدّ المستنير» كالحبيب بورقيبة مثلاً، أو «المستبدّ العادل» الذي يوفّر للطبقات الوسطى والمعدومة قوت يومها. على أنّ هذا التحوّل ليس بالبساطة التي يحاول خصوم سعيد تصويرها في مخاطبتهم الدوائر الأجنبية بحثاً عن تعاطف؛ فالتركيبة السائدة في البلاد موسومة بالتعقيد منذ أيام زين العابدين بن علي، وبدلاً من أن تحلّ انتفاضة 2011 تلك التعقيدات، خلت النخب الحاكمة في العقد الماضي كلّ الخطوات الممكنة لتخريب الانتفاضة وتفصيلها على مقاسها، متوهّمة بدوام موقع السلطة. وليست معركة استقلالية القضاة بعيدة من ذلك السياق؛ فهي عنوان رُفع منذ فجر الانتفاضة بمطالبة السياسيين المعارضين لنظام بن علي، بمحاسبة القضاة الذين استعملهم لقمعهم وقمع التحرّكات الاحتجاجية بوجهه، ولكن هل نجحت قوى ما بعد الانتفاضة في إصلاح المؤسسة القضائية وتحويلها من أداة قمع وتصفية خصوم مقابل الحماية والامتيازات، إلى مرفق قضائي عادل يضمن الحقوق ولا يجور على أصحابها؟ والسؤال هنا بطال تحديداً «الترويكا» الحاكمة، وخاصة حزب «النهضة» الذي تولّى مهمّتَي التشريع باغلبيته النيابية، وإدارة السلطة

> التركيبة السائدة في البلاد موسومة بالتعقيد منذ أيام زين العابدين بن علي

القضائية عبر ترؤّس قياديّه نور الدين البحيري لهذه الوزارة، أو عبر تكنوقراط كانت لـ«النهضة» الكلمة الفصل في تعيينهم. الإجابة، كما وردت على لسان القضاة أنفسهم هي لا قاطعة. تمثّل أوّل إجراءات الإصلاح من منظور «النهضة» وحلفائها في الحكم، في قيام وزير العدل الأسبق، نور الدين البحيري، في 2012، بطرد 82 قاضياً من دون أيّ إجراءات تحفظ حقهم في محاكمة عادلة أو مبدأ المواجهة وقرينة البراءة لفائدتهم. والمثير للسخرية، هو إعادة هيئة نظام بن علي التي كانت تتولّى فصل القضاة ونقلهم والإشراف على مسارهم المهني، وتمّ عزلها سنة 2011، فقط لغاية طرد القضاة، ما استدعى رفضاً حقوقياً واسعاً، واعتصاماً للقضاة دفاعاً عن زملاءهم، انتهى بتجاهلهم وضياع حقوق المعزولين ووصمهم بالفساد من غير أيّ إثبات، فيما لا تزال قضايا بعضهم إلى اليوم في المحاكم من دون أحكام بائتة بإعادتهم إلى مناصبهم أو طردهم.

أمّا ثاني خطوات «الإصلاح»، على رغم آلاف الندوات التي نظّمتها «جمعية القضاة» وقدّمت فيها حلولاً وتصوّرات وأعقبتها بمئات ورشات العمل، فتمثّلت في دستور سنة 2014، الذي انشغل التونسيون خلال سنتَيه بمعركة الشريعة الإسلامية وتضمينها في أبوابه ومواد الحقوق والحريات، وغفلوا عن النظام السياسي والسلطة القضائية وبقية الهيئات. فالدستور تضمّن «عنواناً رومنسياً» عن استقلالية القضاة وانعدام أيّ سلطان عليهم إلّا القانون، ولكنه أفرغ «المجلس الأعلى للقضاء» من صلاحيات غاية في الأهمية، من بينها البتّ في المسار المهني للقضاة، والذي جُعل رهينة مصادقة السلطة التنفيذية، والمسار التأديبي الذي رُبطت إمكانية إثارته ضدّ قاضٍ مشتبه في فساده، بتقديم تفقدية القضاة التابعة لوزارة العدل تقريراً فيه. ومن هذا المنطلق، سادت المحاباة للسلطة التنفيذية، فيما جرى التشفّي من القضاة غير المطيعين. و«المجلس الأعلى» بذاته كان شاهداً على صراعات أعضائه وانقساماتهم نتيجة ولاءات فئة واسعة منهم لأحزاب سياسية نافذة. ويُضاف إلى ما تقدّم، الغضب الشعبي نتيجة تعسّف بعض القضاة، واستخدامهم سلطتهم لتصفية حساباتهم، وحتى في حال التشكّي عليهم، فلن يجني الشاكي إلّا فصلاً جديداً من الجور، وربّما سنوات في السجن طوال فترة إجراءات التقاضي، قد تصل إلى خمس سنوات بسبب جنحة بسيطة تتوقف فيها حياة المعنيّ بالأمر انتظاراً لحكم بالبراءة أو بالإدانة، فيما تتجاهله العدالة ولا تعني حياته شيئاً في نظر القاضي.

على هذا النحو، بدت المعادلة ملائمة تماماً لسعيد ليسدّد رميته بنجاح: قضاء تتصارع أجنحته في البلاتوهات الإعلامية لعقد من الزمن وتتقاذف التهم بالفساد، منظومة قانونية معتلّة، وعشرات الآلاف المتقاضين الغاضبين من بطء العدالة وانحيازها في أغلب الأحيان، فيما يراها تبّت سريعاً بالبراءة أو التأجيل إلى ما لا نهاية في قضايا يكون أطرافها سياسيون أو مقرّبون منهم. أمّا الهياكل المهنية للقضاة، فقد انقسمت بدورها على نفسها، ما بين فريق يضمّ «جمعية القضاة التونسيين» و«اتحاد القضاة الإداريين»، وآخر يشمل «نقابة القضاة» و«نقابة المحامين»، لتُسهّل هي الأخرى على سعيد مهمّة تهشيم الجسم القضائي والسيطرة عليه.

صعّدت «النهضة» من حدّة عدائها للبعيد حيث طاولته خطب التكفير والتهديد (من الويب)

الاتهامات من مجرّد ادعاءات إلى حقائق بتّت فيها «تقديدية القضاة»، ثمّ «مجلسهم الأعلى»، على رغم الضغط الذي مارسته «النهضة» وحلفاؤها، لينتهي الأمر بإحالة العكرمي إلى القضاء وتجريده من رتبته.

عادت الهيئة الأربعاء الماضي، مسنودةً بعميد المحامين، لتُقدّم ما يفيد بتورّط راشد الغنّوشي في الواقعة، وضلوع أطراف قطرية في التنضت على سياسيّين وإعلاميّين وقضاة تونسيين. وعلى رغم ما يراه البعض في ذلك من فائدة متمثّلة في سقوط حصانة «النهضويين» وقبولهم مكرهين المثول أمام العدالة للتحقيق في ما نُسب إليهم، حتى وإن قُضي ببراءتهم فيما بعد، إلّا أن الخصومة ما بين الرئيس قيس سعيد، و«النهضة»، تجعل من الصعب الوثوق بالمسار القضائي الحالي، وتحيط بالشكوك الكثير من الإجراءات التي اتُّخذت على هذا المستوى، منذ إعلان سعيد إجراءاته الاستثنائية في 25 تموز الماضي، خصوصاً في ظلّ الارتجال والتعسّف المهيمنَين على قرارات الرئيس وخطواته.

تحريك ملفّ الاغتيالات: شبهة تشفّ

تونس - **الأخبار**

أكّدت هيئة الدفاع في ملفّ القياديَّين اليساريَّين، شكري بلعيد ومحمد البراهمي، أنّ النيابة العمومية فتحت تحقيقاً أوكلته إلى «فرقة الحرس الوطني»، في شبهات تخابر وتجسّس ضدّ رئيس حركة «النهضة»، راشد الغنوشي، ونجله معاذ، بناءً على معطيات جمعتها الهيئة وقدّمتها للرأي العام في ندوة صحافية يوم الأربعاء الماضي. وجاء ذلك بعد تسع سنوات تميّعت فيها الحقيقة، وتفرّق دم الضحيّتَين بين الدوائر القضائية، فيما لا يبدو محسوماً أنّ الحقيقة والعدالة هما اللتان ستستفيدان من الكباش المتصاعد اليوم.

لم يكن بلعيد، أكثر القيادات اليسارية شعبية وجماهيرية، والذي اغتيل في 6 شباط 2013، في أوّل حادثة اغتيال سياسي في البلاد، ممّن نجحت فلول نظام زين العابدين بن علي أو الأذرع الإلكترونية التابعة لـ«النهضة» في تشويه صورته والتأليب عليه، بل شكّلت تحرّكاته المناصرة للمطالب الشعبية مناسبة لتفنيد كلّ ما يروّج عنه، خصوصاً أنه اتّسم بقدرته على الإقناع، والتي جعلته دائماً يتفوّق على خصومه «النهضويين» في النزالات التلفزيونية. وقد نجح الراحل في ما فشلت فيه طوائف اليسار لعقود، وهو توحيد اليساريين بمختلف مرجعياتهم تحت راية ما أسماها «الجبهة الشعبية».

صعّدت «النهضة»، إثْر ذلك، من حدّة عدائها لبلعيد، حيث طاولته خطب التكفير والتهديد من قِبَل قيادات فيها، ثمّ انتقل الأمر إلى التحريض عليه في المساجد والخيم الدعوية التي انتشرت آنذاك في البلاد، وشكّلت الشرارة الأولى لما صدّرته تونس من «دواعش» نحو ليبيا وسوريا. انتهى هذا المسلسل باغتيال شكري برصاصات أمام بيته في إحدى ضواحي العاصمة، فيما لم تسلم حتى جنازته الحاشدة والتاريخية من القمع. وبانطلاق المسار القضائي البطيء جدّاً بخصوص قضيته، انطلق مسار إعلامي موازٍ بهدف تضييع الحقيقة؛ فتارة تصرّح قيادات «نهضوية» عن

> الخصومة ما بين سعيد و«النهضة» تجعل من الصعب الوثوق بالمسار القضائي الحالي

فرضية اغتياله على أيدي مخابرات أجنبية، وتارة أخرى تنشغل وسائل إعلام تابعة للحركة بفرضية أنّ أرملة الشهيد ورفاقه هم من خطّطوا لتصفيته، في حين لم يكن أمام عائلة بلعيد ورفاقه إلّا انتظار نهاية التحقيق، عساها تكشف المتورّطين في الحادثة.

ولكن الانتظار لم يَدُم طويلاً، إذ سرعان ما اغتيل قيادي يساري ثانٍ بالطريقة نفسها، وهو محمد البراهمي، القيادي القومي في «الجبهة الشعبية»، والذي كان نائباً في البرلمان، ويتمتّع بشعبية مشهودة، وسُجّل له دور متقدّم في مناهضة «الترويكا» الحاكمة. وإذا كانت «النهضة» تتحمّل مسؤولية معنوية في اغتيال بلعيد، نظراً للتحريض والتكفير اللذين قادتهما ضدّه، فإنها تتحمّل مسؤولية قانونية مباشرة في اغتيال البراهمي، بالنظر إلى ترؤّس نائب رئيس حركة «النهضة»، نور قياديها رئاسة الحكومة ووزارة الداخلية آنذاك، فضلاً عن تسرّب وثائق من «الداخلية» تُفيد بتحذير مخابرات أجنبية، الأمن التونسي، من وقوع اغتيال وشيك لقيادي يساري، وهو ما يعني وجود شبهة إهمال في الحدّ الأدنى.

ومع لمس أهالي الضحيتَين ورفاقهما كمّ المخاتلات القضائية التي وقعت لدفن الملفّين، تكوّنت هيئة الدفاع بخصوصهما، والتفّ حولها محامون كثر. ومن بين ما كشفته هذه الهيئة هو أن وزارة الداخلية حجزت وقائق مفيدة للعدالة في «غرفة سوداء»، على أمل إتلافها. كما أظهر استجواب الشهود في المحكمة تورّط مقرّبين من «النهضة» في جمع معلومات حول بلعيد والبراهمي ومسار تحرّكهما. لكن وكيل النيابة المتعهّد، بشير العكرمي، الذي تتّهمه الهيئة بأنه ذراع لوزير العدل الأسبق نائب رئيس حركة «النهضة»، نور الدين البحيري، تجاهل كلّ تلك المعطيات، ولم يدعُ المتورّطين إلى التحقيق. وفي أعقاب اندلاع الخلاف الشهير بين العكرمي ورئيس محكمة التعقيب، الطيب راشد، تحوّلت تلك القضية عبر ترؤّس قيادتَيه نور الدين البحيري لهذه الوزارة، أو عبر تكنوقراط كانت لـ«النهضة» الكلمة الفصل في تعيينهم. الإجابة، كما وردت على لسان القضاة أنفسهم هي لا قاطعة. تمثّل أوّل إجراءات الإصلاح من منظور «النهضة» وحلفائها في الحكم، في قيام وزير العدل الأسبق، نور الدين البحيري، في 2012، بطرد 82 قاضياً من دون أيّ إجراءات تحفظ حقهم في محاكمة عادلة أو مبدأ المواجهة وقرينة البراءة لفائدتهم. والمثير للسخرية، هو إعادة هيئة نظام بن علي التي كانت تتولّى فصل القضاة ونقلهم والإشراف على مسارهم المهني، وتمّ عزلها سنة 2011، فقط لغاية طرد القضاة، ما استدعى رفضاً حقوقياً واسعاً، واعتصاماً للقضاة دفاعاً عن زملاءهم، انتهى بتجاهلهم وضياع حقوق المعزولين ووصمهم بالفساد من غير أيّ إثبات، فيما لا تزال قضايا بعضهم إلى اليوم في المحاكم من دون أحكام بائتة بإعادتهم إلى مناصبهم أو طردهم.

أمّا ثاني خطوات «الإصلاح»، على رغم آلاف الندوات التي نظّمتها «جمعية القضاة» وقدّمت فيها حلولاً وتصوّرات وأعقبتها بمئات ورشات العمل، فتمثّلت في دستور سنة 2014، الذي انشغل التونسيون خلال سنتَيه بمعركة الشريعة الإسلامية وتضمينها في أبوابه ومواد الحقوق والحريات، وغفلوا عن النظام السياسي والسلطة القضائية وبقية الهيئات. فالدستور تضمّن «عنواناً رومنسياً» عن استقلالية القضاة وانعدام أيّ سلطان عليهم إلّا القانون، ولكنه أفرغ «المجلس الأعلى للقضاء» من صلاحيات غاية في الأهمية، من بينها البتّ في المسار المهني للقضاة، والذي جُعل رهينة مصادقة السلطة التنفيذية، والمسار التأديبي الذي رُبطت إمكانية إثارته ضدّ قاضٍ مشتبه في فساده، بتقديم تفقدية القضاة التابعة لوزارة العدل تقريراً فيه. ومن هذا المنطلق، سادت المحاباة للسلطة التنفيذية، فيما جرى التشفّي من القضاة غير المطيعين. و«المجلس الأعلى» بذاته كان شاهداً على صراعات أعضائه وانقساماتهم نتيجة ولاءات فئة واسعة منهم لأحزاب سياسية نافذة. ويُضاف إلى ما تقدّم، الغضب الشعبي نتيجة تعسّف بعض القضاة، واستخدامهم سلطتهم لتصفية حساباتهم، وحتى في حال التشكّي عليهم، فلن يجني الشاكي إلّا فصلاً جديداً من الجور، وربّما سنوات في السجن طوال فترة إجراءات التقاضي، قد تصل إلى خمس سنوات بسبب جنحة بسيطة تتوقف فيها حياة المعنيّ بالأمر انتظاراً لحكم بالبراءة أو بالإدانة، فيما تتجاهله العدالة ولا تعني حياته شيئاً في نظر القاضي.

على هذا النحو، بدت المعادلة ملائمة تماماً لسعيد ليسدّد رميته بنجاح: قضاء تتصارع أجنحته في البلاتوهات الإعلامية لعقد من الزمن وتتقاذف التهم بالفساد، منظومة قانونية معتلّة، وعشرات الآلاف المتقاضين الغاضبين من بطء العدالة وانحيازها في أغلب الأحيان، فيما يراها تبّت سريعاً بالبراءة أو التأجيل إلى ما لا نهاية في قضايا يكون أطرافها سياسيون أو مقرّبون منهم. أمّا الهياكل المهنية للقضاة، فقد انقسمت بدورها على نفسها، ما بين فريق يضمّ «جمعية القضاة التونسيين» و«اتحاد القضاة الإداريين»، وآخر يشمل «نقابة القضاة» و«نقابة المحامين»، لتُسهّل هي الأخرى على سعيد مهمّة تهشيم الجسم القضائي والسيطرة عليه.

وفيات

رئيس مجلس النواب أعضاء مجلس النواب ينعون بمزيد الأسى زميلهم المأسوف عليه
النائب السابق عماد جابر
المنتقل إلى رحمة الله تعالى السبت الواقع فيه 12 شباط 2022

الأخبار
إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
71-513571
01-759500

إعلانات رسمية

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب عدنان حمدان البابا لمورثه حمدان حميد البابا سند بدل ضائع للعقار 499 الغازية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب خضر بديع لموكليه زينب سعيد حسن اباظه وحازم وياسر خضر بديع سندات بدل ضائع للعقار 292 مغدوشة.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في جزين
طلب داني عفيف مخيبر سمعان بصفته مفوّض شهادة قيد بدل ضائع للعقار 120 انان باسم المؤسسة العامة للإسكان.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في جزين
طلب نجم ناجي نجم لمورثة ناجي حنا سمعان نجم شهادة قيد بدل ضائع للعقار 27 مراح الحباس.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب جورج نقولا عبود سند بدل ضائع للعقار 4/902 حارة صيدا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب احمد رشيد البوبو وكيل رشيد احمد البوبو بصفته مشتري سند بدل ضائع للعقار 7/902 الدكرمان بإسم نهاد محي الدين البابا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في جزين
طلبت ايلين اسكندر معوض لمورثها معروف سعيد يوسف عازوري شهادات قيد بدل ضائع للعقارين 238 و810 عازور.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب اديب نقولا المشنّتف سند بدل ضائع للعقار 8/414 عبرا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

الأخبار
وظيفة شاغرة
هل انت خرّيج فنون مسرحيّة او تشكيليّة؟
هل تتمتع بملكة التعبير من خلال الكتابة؟ هل انت مهتم بدخول مجال النّقد التشكيلي او المسرحي او الإعلامي؟
تُعلن «الاخبار» عن حاجتها إلى كتّاب ومتعاونين في المجالين المذكورين. للراغبين، إرسال السيرة الذاتية ونماذج من كتاباتهم على البريد التالي: Hr@al-akhbar.com

يوم الاحد المقبل، ستشهد «نقابة ممثلي المسرح والسينما والإذاعة والتلفزيون» في منطقة بدارو (المتحف ــ بيروت)، معركة بين لائحتَين: الأولى ترفع شعار التغيير وضخّ دماء جديدة في شرايين النقابة، والثانية يرأسها الممثّل نعمة بدوي. مع ذلك، فالكلّ متفق على أنّ مبدعي لبنان في وضع لا يحسدون عليه!

فادي ابي سمرا متوسطا بديع بو شقرا وعبدو شاهين

بيروت الزمن الصعب

انتخابات نقابة الممثلين: المعركة حامية والمطالب واحدة

زكية الديراني

تتضمّن لائحة «لـ نقابة عصرية» كلّاً من الممثلين: أنجو ريحان، بديع بو شقرا، بولين حداد، رانية مروّة، سليم علاء الدين، ضياء منصور، وطلال الجردي، عبدو شاهين، فيصل الاسطواني، كريستيل خضر، كيل يوسف، ومحمد عقيل. رفعت اللائحة شعار «ضخّ دماء جديدة في قلب النقابة»، واضعةً في 13 بنداً مجموعة مطالب ستقوم بتنفيذها في حال فازت في الانتخابات. من بين هذه المطالب: الضغط بالوسائل كافة من أجل إقرار قانون إنشاء نقابة للممثلين خارج إطار وصاية الجهات الرسمية، وتنظيم عمل ممثّلي وممثّلات المسرح والسينما والتلفزيون وعلاقتهم بالنقابة وشركات الإنتاج من خلال حصر عقود الممثّلين والممثلات بالنقابة، والمحافظة على حقوق الممثّلين والدفاع عنهم، إلى جانب دخول جميع الممثلين في الضمان الاجتماعي وتأمين عقود مع شركات التأمين لاستيفاء المبالغ المتبقية على الفاتورة الصحية غير المغطاة من الضمان وعدم تحميلها للممثلين في حال تعرّضهم لأي عارض صحي. أضف إلى ذلك مطالب أخرى تتعلّق بتنظيم عمل الفنّانين ومستقبلهم المهني.

في هذا الإطار، يرفع عبدو شاهين الصوت عالياً، مطالباً بتأمين ضمان شيخوخة للممثلين، معلناً ترشّحه في «لـ نقابة عصرية». يقول نجم مسلسل «الهيبة» في حديثه معنا، «إنّ الممثلين جميعهم موحّدون حول مطالب محدّدة وواضحة. إنّ الجو ديموقراطي، ونحن جميعاً نعمل في اللائحتَين لتحسين وضع الممثلين». ويُضيف: «في «لـ نقابة عصرية» لدينا برنامج كامل وواضح لخوض الانتخابات. وضع الممثلين اللبنانيّين حزين للأسف. بعضهم يعتاش على المساعدات الطبية والمالية، وهذا الأمر غير منصف بحقّ فنانين قدّموا الكثير لبلدهم. كذلك، لا يجب أن ننسى انعدام فرص العمل للخرّيجين الجدد، ناهيك عن غياب قانون ينظّم المهنة وقانون الجباية، ووجوب تفعيل صندوق التعاضد وغيرها من الطلبات». يسعى شاهين لتغيير الوضع القائم، طالباً من جميع المنتسبين إلى النقابة المشاركة في الانتخابات بشكل ديموقراطي وحرّ وكثيف.

> بعض الفنانين يعيش على المساعدات الطبية والمالية

على الضفة نفسها، يكرّر الممثّل محمد عقيل طلب زميله شاهين، ويلفت إلى أنّه متفائل بالتغيير، قائلاً: «لقد مللنا النقابات الكلاسيكيّة والقديمة التي لم تحقّق أيّ نقلة نوعية صوب العمل النقابي الجادّ والفعّال. هناك الكثير من الخطوات التي ينبغي للنقابة القيام بها، من بينها مواكبة التطوّر الحاصل في عالم التكنولوجيا وتسجيل أسماء الفنانين على منصة إلكترونية واضحة وسريعة. في لائحة «لـ نقابة عصرية»، نحاول إعادة حقّ الممثلين المهدور، ليعيش الممثل بأمان. نسعى إلى نقابة تُساوي في طموحاتها، وسنسلّمها لاحقاً للأجيال التي ستتعاقب في السنوات المقبلة، فتكون فعّالة ومدعومة».

بهذه الشعارات، يخوض مرشحو «لـ نقابة عصرية» معركة تتّسم بالهدوء والأجواء الرياضيّة. لكن ماذا عن اللائحة المقابلة؟ في هذا السياق، أعلن النقيب نعمة بدوي ترشّحه للانتخابات لاستكمال مسيرته التي بدأها في النقابة قبل أربعة أعوام، شكل بدوي لائحة يرأسها بنفسه في مواجهة «لـ نقابة عصرية»، وتضمّ كلّاً من: غسان صليبا، هيام أبو شديد، جيسكار لحود، سعد حمدان، أسامة شعبان، أن ماري سلامة، كميل متّى، محمود ماجد، وجمال حمدان وكلوفيس عطاالله.

في حديثه معنا، ينطلق بدوي من كلام زملائه على لائحة «لـ نقابة عصرية»، مؤكّداً على أنّ مطالب النقابة تضم لائحة طويلة تطال مختلف الأصعدة الحياتية والعملية والصحية. يقول: «شكّلت اللائحة قبل ساعات قليلة فقط. وهي ستكون تكملة لمشروعي الذي بدأته قبل أربع سنوات. تضم بنود الترشيح عشرات الطلبات، من بينها تنظيم عمل النقابة، وفتح صندوق التعاضد. لكنّ الأهم أنّ النقابة تستعدّ حالياً لفتح مستوصف طبي في خدمة الممثلين، سيتوافر فيه خمسة أطباء من مختلف الاختصاصات، يقدّمون المشورة والأدوية اللازمة للممثلين بأسعار رمزية أو مجاناً». ويكشف بدوي أنه تمّ التصديق أخيراً على فتح ما يُشبه «بيت المسنّ للفنان»، أو «بيت الراحة»، مضيفاً أنّه «تمّ التوصل إلى استثمار مبنى في إحدى المناطق الجبلية، وفتح ما يشبه بيتاً للراحة للممثلين. يتضمن المبنى وسائل راحة واسترخاء وهو متاح للجميع. هو ليس دار عجزة كما يعرف، لكنه أشبه بمكان يلجأ إليه الممثلون لتصفية ذهنهم بعيداً عن ضغط العمل». يعدّد بدوي طلبات اللائحة، قبل أن يعود ليدعو «إلى ضرورة التضامن بين جميع النقابات الفنية وشركات الإنتاج، لأنّ الممثل والمنتج في حلقة واحدة، فتكون حد تعبيره.

رغم أنّ الممثل فادي أبي سمرا ليس مرشحاً للانتخابات، لكنه يؤكد لنا أن الممثلين «بحاجة إلى دم وروح جديدين». انطلاقاً من ذلك، يعلن دعمه لائحة «لـ نقابة عصرية»، قائلاً: «برنامج اللائحة مختلف عن غيرها، لأنه ينظّم العلاقة بين الممثلين والمنتجين، بما أننا في بلد يعاني الأمرّين، لا بدّ من نقابة تؤمّن ضمان الشيخوخة للممثلين، إضافة إلى طلبات أخرى لحماية الممثلين».

إذاً، الأحد المقبل ستكون نقابة «ممثلي السينما والمسرح والإذاعة والتلفزيون» أمام امتحان صعب، فيما تتقاطع اللائحتان حول وضع الممثلين الصعب في بلد على شفير الهاوية.

النقيب الحالي المعتلّ نعمة بدوي

تباشير الموسم

الدراما المصريّة على أهبة رمضان ولّى زمن الضحك... والأجزاء Number one!

شيماء سليم

هذا العام، ينطلق الموسم الأكثر صخباً للدراما التلفزيونية باكراً، فرمضان سيحلّ في بداية شهر نيسان (أبريل)، على غير العادة، انطلق تصوير العديد من الأعمال المصرية المتوقّع عرضها هذا العام، على عكس ما كان يحدث في السنوات الماضية، حين كان تصوير كثير من الأعمال يبدأ قبل حلول رمضان بأسبوع أو اثنين على الأكثر. هذا العام، يبدو صنّاع الدراما أكثر حرصاً على الانتهاء المبكر من أعمالهم حتى يحجزوا لها مكاناً للعرض، خاصة أنّ عدد المسلسلات في تزايد مستمر وخريطة القنوات لا تستوعب عرضها كلها. رغم توافر العرض المستمر للمسلسلات الجديدة طوال العام سواء على الفضائيات أو المنصات، إلا أن موسم رمضان لا يزال يتمتع ببريقه الخاص.

يشهد هذا العام عرض أجزاء لمسلسلات عُرضت خلال العام الماضي أو الأعوام السابقة. أول هذه الأعمال «الاختيار 3» الذي قُدّم جزءاه الأول والثاني في عامَي 2020 و2021. ورغم الاختلاف الدرامي بين الأجزاء الثلاثة، إلا أنّ جميعها تدور في الإطار نفسه حول «مواجهة الجيش المصري وقوات الشرطة لإرهاب جماعة الإخوان» منذ عام 2013. الجزء الجديد يؤدي بطولته كريم عبد العزيز بمشاركة أحمد السقا وأحمد عز. والإخراج مثل الجزءين السابقين، يحمل توقيع بيتر ميمي.

وحول مواجهة الإخوان أيضاً، يأتي الجزء الثاني من مسلسل «هجمة مرتدّة» للمخرج أحمد نادر جلال، لكنّ هذه المرة يؤدي أمير كرارة البطولة. المسلسل بجزءيه ماخوذ من ملفات المخابرات المصرية حول مواجهتها «بعض المؤامرات التي دُبرت أثناء وبعد قيام ثورة يناير 2011» بحسب صنّاع العمل.

بعد سبع سنوات من عرض الجزء الخامس من المسلسل الكوميدي «الكبير أوي»، يعود أحمد مكي بالجزء السادس مع مخرج الأجزاء السابقة أحمد الجندي. لكن في هذا الجزء، تغيب شخصية «هدية» التي أدّتها دنيا سمير غانم كما غابت في الجزء الخامس، وسوف يعتمد المسلسل في جزئه الجديد على ظهور عدد من ضيوف الشرف بمعدل ضيف كل حلقتين. أيضاً، تعود داليا البحيري في الجزء الخامس من المسلسل الكوميدي «يوميات زوجة مفروسة أوي» الذي عُرض جزؤه الرابع في عام 2018.

من ناحية أخرى، يستغل المطرب حمادة هلال النجاح الذي حقّقه العام الماضي في مسلسل «المداح»، ليقدم هذا العام الجزء الثاني من المسلسل مع الفريق نفسه، أي الكتّاب أمين جمال، شريف يسري، وليد أبو المجد، والمخرج نفسه أي أحمد سمير فرج. لكنّ بطلة العمل نسرين طافش التي واجهت انتقادات عديدة في العام الماضي، استُبدلت بالممثلة هبة مجدي.

وفي محاولته المستمرة ليكون «نمبر وان»، لا يزال محمد رمضان يبحث عمن يستطيع أن يعيد مسلسلاته إلى الصدارة، بعدما تراجعت في السنوات الأخيرة على المستوى النقدي والشعبي. وبالرغم من أن نسب مشاهدة أعماله ما زالت جيدة إلى حد ما، إلا أنّ سهم نجاح رمضان صار متذبذباً. وبعدما حاول التعاون مع كاتب جادّ مثل عبد الرحيم كمال في مسلسل «زلزال» (2019) وفشل، يحاول هذا العام الاستعانة بالمخرج المتميّز محمد ياسين. الأخير وضع بصمته على أعمال درامية هامة، لاقت نجاحاً كبيراً مثل مسلسلَي «الجماعة» (الجزء الأول 2010) و«أفراح القبة» (2016). يقدم رمضان هذا العام مسلسلاً بعنوان «المشوار» من تأليف محمد فريد والإنتاج لسعدي جوهر الذي حقّق مسلسله «لعبة نيوتن» أعلى نسبة مشاهدة ونجاح في العام الماضي. وتشارك في البطولة دينا الشربيني التي تخلّت للمرة الأولى هذا العام عن تقديم مسلسل من بطولتها المطلقة. هناك ما يشبه الثوابت الرمضانية في الدراما المصرية، وهي ما زالت مستمرة بداب مثير للدهشة، رغم أنها لم تحقق النجاح في السنوات الماضية، بل إنّ بعضها شهد سقوطاً مدوّياً، إلا أن مواقعها لا تتغير على خريطة الموسم. ومن هؤلاء يسرا، ونيللي كريم، وهاني سلامة، وغادة عبد الرازق. هذا العام يشهد تعاون نجمتين كبيرتين: تتشارك يسرا مع غادة عادل بطولة مسلسل «أحلام سعيدة» (تأليف هالة خليل في أولى تجاربها ككاتبة قصة)، فيما يتولى عمرو عرفة إخراج المسلسل. كما تتقاسم إلهام شاهين ومنة شلبي بطولة مسلسل «بطلوع الروح» من تأليف محمد هشام عبية وإخراج كاملة أبو ذكرى، وهو من المسلسلات القصيرة ذات الخمس عشرة حلقة.

كما تقدم نيللي كريم مسلسل «فاتن أمل حربي» وهو التجربة الأولى في الكتابة الدرامية للكاتب

> يغيب هذا العام يحيى الفخراني وعادل إمام

إبراهيم عيسى، فيما يحمل الإخراج توقيع ماندو العدل. من جهته، يقدم هاني سلامة مسلسل «ملف سري» (تأليف محمود حجاج وإخراج حسن البلاسي). أما غادة عبد الرازق، فتظهر هذا العام في مسلسل «السكة العوجة» (تأليف حسان دهشان وإخراج محمد أسامة).

من ناحية أخرى، ورغم عدم نجاح أعمالها السابقة، تقدم ريهام حجاج وياسمين صبري مسلسلين جديدين بعنوان «يوتيرن» و«حلم ليال». أيضاً، يقوم كل من مصطفى شعبان وعمرو سعد ببطولة مسلسلي «دايما عامر» و«توبة».

خلال العام الماضي، تفوّقت منى زكي في «لعبة نيوتن» وطارق لطفي في «القاهرة كابول». وهذه السنة، يعود طارق لطفي من خلال مسلسل «جزيرة غمام» الذي كتبه عبد الرحيم كمال ويشاركه البطولة فتحي عبد الوهاب، والإخراج لحسين المنباوي. أما منى زكي، فقد خرجت من السباق الرمضاني أخيراً، بعدما أعلنت الشركة المنتجة (ميديا هاب) لمسلسل «لام شمسية» الذي تلعب زكي بطولته (كتابة مريم نعوم وإخراج كريم الشناوي)، يشارك في البطولة إياد نصار، وأحمد رزق وإسعاد يونس، أنّه «نظراً إلى تعرض عدد من أسرة المسلسل لإصابات متتالية بالفيروس المستجدّ، ما أدى إلى تكرار تأجيل بداية التصوير لأكثر من مرة (...) قررت الشركة تأجيل بداية تصوير مسلسل «لام شمسية» لشهر حزيران (يونيو) المقبل».

ويغيب هذا العام نجما الدراما التلفزيونية يحيى الفخراني وعادل إمام. تراجع نشاط الفخراني من مسلسل سنوياً إلى مسلسل واحد كل بضع سنوات، بينما يعاني إمام من تدهور حالته الصحية منذ عامين. وقد تأكد خبر غياب إمام بعد إعلان ابنه رامي إمام أنه في صدد فيلم جديد بعنوان «فضل ونعمة» من بطولة والده وماجد الكدواني وهند صبري.

يؤدي أمير كرارة بطولة الجزء الثاني من مسلسل «هجمة مرتدة»

تقدم نيللي كريم مسلسل «فاتن أمل حربي»

كذلك يغيب هذا العام عدد من أهم نجوم الدراما الذين كانوا يحرصون على التواجد السنوي أمثال: ياسر جلال، يوسف الشريف، أحمد فهمي وياسمين عبد العزيز. لكن يبدو أن ياسر جلال سيكتفي بظهور شرفي في مسلسل «الاختيار 3» بدائه شخصية الرئيس عبد الفتاح السيسي، وهو الخبر الذي لم يتم تأكيده أو نفيه حتى الآن.

يشهد هذا العام حضوراً لفنانين رحلوا عن عالمنا أهمهم دلال عبد العزيز (1960- 2021) التي يعرض آخر أعمالها «عالم موازي» من بطولة ابنتها دنيا سمير غانم. وكان المسلسل قد تعطّل تصويره في العام الماضي بعد إصابة دلال ودنيا بفيروس كورونا. المسلسل هو التجربة الإخراجية الأولى لهشام جمال الذي كتب وأنتج مسلسلات دنيا السابقة مثل «لهفة» (2015)، و«نيللي وشريهان» (2016)، و«في اللالا لاند» (2017)، وهو أيضاً مؤلف «عالم موازي».

بعد مرور 12 عاماً على رحيل ملك الدراما المصرية، الكاتب أسامة أنور عكاشة (1941 – 2010)، يستعاد هذا العام أحد أعماله الإذاعية «راجعين يا هوا» الذي بثّته الإذاعة عام 2004 وأدّت بطولته منة شلبي. أما المسلسل التلفزيوني، فقد كتب له السيناريو والحوار محمد سليمان عبد المالك ويُخرجه محمد سلامة، ويؤدي بطولته كل من خالد النبوي، نور، كريم قاسم وأنوشكا.

لسنوات طويلة، كانت المسلسلات الكوميدية تحتل النسبة الكبرى من الأعمال الرمضانية، إلا أنها تشهد تراجعاً منذ ثلاثة أعوام، لتقتصر هذه السنة على: «الكبير أوي 6»، و«يوميات زوجة مفروسة أوي 5»، و«عالم موازي» و«مكتوب علينا» (بطولة أكرم حسني وإخراج خالد الحلفاوي)، و«عودة الأب الضال» (بطولة بيومي فؤاد وإخراج أحمد عبد العال).

ومن الأعمال المختلفة هذا العام النسخة العربية من المسلسل الأميركي suits، أو «دعاوى قضائية» وسيكون من بطولة آسر ياسين، وأحمد داود وتخرجه مريم الأحمدي. علماً أنّ النسخة الأميركية من المسلسل قُدمت في تسعة أجزاء منذ عام 2011 إلى عام 2019، وتناولت قصة محاميَين يحاولان حلّ العديد من الدعاوى القضائية. وقد تم تقديم المسلسل بنسختين واحدة كورية والثانية يابانية في عام 2018.

الأخبار
al-akhbar
الثلاثاء 15 شباط 2022 العدد 4561

صورة وخبر

«وَنَحْنُ نُحِبُّ الحَيَاةَ إِذَا مَا اسْتَطَعْنَا إِلَيْهَا سَبِيلَا» تتبادر إلى الأذهان قصيدة «شاعر الأرض» محمود درويش، عند رؤية قطاع غزّة يرتدي الأحمر احتفاءً بالحبّ. على الرغم من معاناتهم من ارتفاع معدّلات الفقر والبطالة ومن انهيار أسس الاقتصاد بسبب الحصار الإسرائيلي المفروض منذ أكثر من 15 عاماً وما تبعه من حروب، وجد الغزّيون مساحة للاحتفال بالفالنتاين. هكذا، ازدانت محالّ الهدايا ببضائع يغلب عليها اللون الأحمر، ونشر أصحابها ألعاب الدببة المحشوّة بالإسفنج على مداخلها، من دون أن تغيب الورود عن المشهد. (محمد عابد ــ أ ف ب)

على بالي

أسعد أبو خليك

انا أتابع أخبار حفلات السمر بين ضباط لبنانيّين وإسرائيليّين. وكما المفاوضات البحريّة، ينحو لبنان الرسمي — وإن بخطى مريبة وغير صريحة — نحو نوع من التمهيد للتطبيع. يحظى هذا المسار بموافقة ميشال عون ونبيه بري وكلّ الأفرقاء الآخرين، وسط صمت الحزب حفاظاً على التحالف الثنائي الحديدي. قد لا يعلم الشعب اللبناني أنّه عُقد منذ حرب تمّوز 150 اجتماعاً. وهذه الاجتماعات مباشرة، وإن حاولت قيادة الجيش خداعنا عبر القول إنّ شكل الطاولة يجعلها غير مباشرة. فالاجتماعات غير المباشرة تكون عبر وجود كلّ وفد في غرفة منفصلة. الطاولة والكراسي لا تحدّد نوع المحادثات، ومواجهة الطرفيْن لبعضهما البعض في غرفة واحدة وتناول المرطّبات هو تفاوض مباشر. والارتياب من هذه الاجتماعات مُبرّر جداً لأنّ للبنان تاريخ مشين جداً في هذا الصدد. تروي كريستين شولتز في كتاب «ديبلوماسيّة إسرائيل السريّة في لبنان» (ص. 28، معتمدةً على المحضر الإسرائيلي) ما جرى في أوّل اجتماع للجنة الهدنة بين لبنان وإسرائيل. دخل الوفد اللبناني (بقيادة المقدّم توفيق سالم — له شارع باسمه في رأس النبع)، وصاح: «نحن لسنا عرباً. جُررنا إلى المغامرة الفلسطينيّة رغماً عنّا». وكان الوفد اللبناني يتحدّث بصورة غير رسميّة ويطلب بشطب الكلام من المحضر الرسمي. في آخر اجتماع في الناقورة قبل أيّام، طالب رئيس بعثة اليونيفيل، ستيفانو ديل كول، الذي ترأس الاجتماع الثلاثي، بـ «رفع الهدف من اللقاءات من المستوى التقني إلى الهدف الأسمى المتمثّل بتحقيق سلام مستدام». وهذا ما يخالف الهدف والغرض من هذه الاجتماعات.

السلام المستدام هو أجندة تطبيع مع إسرائيل، ولم أقرأ أي اعتراض على كلامه حتى الساعة. الحلقة الأخيرة من المفاوضات البحرية التي أعلنها نبيه بري في آخر عهد ترمب، كانت مرتبطة بـ «اتفاقيات أبراهام». هذه الحلقة يجب أن تتوقّف إذا كان لبنان الرسمي صادقاً في رفض التطبيع، وفي رفض وساطة إسرائيلي وقح.

المفكرة

«دوّار الشمس»: 3 بـ 1

■ ضمن مشروع «4 أمتار للتحدّث»، تقدّم «جمعية شمس» ثلاث مسرحيات في عرض واحد بين 23 و26 شباط (فبراير) الحالي على خشبة مسرح «دوّار الشمس» (الطيونة ـ بيروت). أوّل الأعمال هو «كأن عايشين» من كتابة جورج عبّود وإخراج هاغوب ديرغوكسيان، فيما تتشارك بطولته يارا زخور مع رامي عطالله. أما المسرحية الثانية، فهي «أنا» (كتابة وإخراج نور سعد) حيث يؤدّي الممثلان آية أبي حيدر وأحمد نبها دورَي البطولة. «نحن وناطرين نوح»، هو اسم المسرحية الثالثة التي كتبها وأخرجها كريم شبلي وسارة عبدو، ويلعب بطولتها فؤاد يمّين وسينتيا كرم (الصورة).

ثلاث مسرحيات: من الأربعاء 23 حتى السبت 26 شباط. الساعة الثامنة مساءً. مسرح «دوّار الشمس» (الطيونة. بيروت). للاستعلام: 01/381290

بيروت تتجلّى مع المتصوّفة

■ في إطار المواعيد الفنية التي تحرص على تقديمها في بيروت، تلتقي فرقة «تجلّي صوفي» الجمهور، غداً الأربعاء في «برزخ» (الحمرا).

خلال السهرة المرتقبة، تقدّم الفرقة التي انطلقت عام 2015، معزوفات أصلية من الموسيقى الصوفية المعاصرة المستوحاة من أنماط الطرق الصوفية لكن بنغم متفرّد ومتجدّد يكسر التوازنات الكلاسيكية للأغنية الصوفية، والممزوجة بأشعار صوفية لجلال الدين الرومي وابن الفارض وابن عربي ورابعة العدوية وآخرين. تضمّ الفرقة أربعة فنانين لبنانيين وسوريين التقوا في العاصمة اللبنانية، هم: زكريا العمر (غناء وعود) وطارق بشاشة (كلارينيت) وعبّودي جطل (إيقاع) وعلي صبّاح (غيتار). ويؤكّد هؤلاء أنّهم يطمحون لـ «أرواحنا أن تتصل، وفي الوقت نفسه أن نرشد الحضور إلى الاتصال. نؤمن بأنّ الموسيقى أجمل وأسلم وسيلة نمتلكها، ومتاحة لنا، ونتمنى أن تعبّر

عنّا».

حفلة «تجلّي صوفي»: غداً الأربعاء. الساعة الثامنة والنصف مساءً. «برزخ» (مبنى عسّاف. الحمرا. بيروت/ الطبقة الأولى). للاستعلام: 76/678856 أو info@brzkh.org

السينما تنير ليك شبعا

■ ضمن برنامج مشروع «مساحات» المخصّص للعروض السينمائية، ينظّم

«بيت ثقافة وفنون» في شبعا (جنوب لبنان)، في 19 و20 و21 شباط (فبراير) الحالي، عروضاً لثلاثة أفلام بالتعاون مع مؤسسة Beirut DC. البداية، ستكون مع باكورة أمين درّة الروائية «غدي» (2013 ـ تأليف وبطولة جورج خباز ـ س: 17:00). في إحدى القرى اللبنانية، يعيش الطفل «لابا» الذي يعاني من ثقلٍ في النّطق، ما يجعله محطّ سخطٍ وسخريةٍ للعديد من رفاقه في المدرسة. بدأ الطفل في تعويض النطق بالكتابة، ثم جاء البيانو إلى قريته وبدأ بتعلّم العزف على يد الأستاذ «فوزي»، وتخلّص من مشكلته مع مرور الأيام، وصار معلماً للموسيقى والغناء. تزوّج ورُزق صبياً مصاباً بمتلازمة داون يُدعى «غدي»، تثير ثرثرته غضب أهل القرية. إلّا أنه كان في نظر والده ملاكاً، الأمر الذي يحاول إثباته لجميع السكان.

وفي اليوم التالي، يُعرض «محبس» (الصورة)، باكورة المخرجة اللبنانية صوفي بطرس التي تشاركت الكتابة مع ناديا عليوات. ضمن قالب كوميدي خفيف، يتناول العمل حكاية لبنانية ـ سورية، تسلّط الضوء على العلاقة الإشكالية بين البلدَيْن الجارَيْن، والماضي المليء بالذكريات السيئة والجراح، من دون أن يغفل القواسم المشتركة أيضاً. العمل من بطولة جوليا قصار، بيتي توتل، نادين خوري، علي الخليل، بسّام كوسا، جابر جوخدار، سيرينا الشامي، نيكول كماتو، دانيال بلابان، سمير يوسف، سعيد سرحان وغيرهم.

أما الختام، فمع باكورة المخرج المصري الشاب أبو بكر شوقي، «يوم الدين» (بطولة راضي جمال وأحمد عبد الحافظ). رحلة على الطريق عن رجل يدعى «بشاي» في منتصف عمره، ترعرع داخل مُستعمرة للمصابين بالجُذام. وبعد وفاة زوجته المصابة هي الأخرى بالمرض نفسه، يغادر المكان وينطلق برفقة صديقه النوبي «أوباما» وحماره خلال رحلة عبر أنحاء مصر، في محاولة لمعاودة الاتصال بعائلته بهدف الوصول إلى قريته في محافظة قنا.

- عروض أفلام: السبت والأحد والإثنين 19 و20 و21 شباط. الساعة الخامسة بعد الظهر. «بيت ثقافة وفنون» (شبعا ـ جنوب لبنان). للاستعلام: 03/823402 و70/842822